مشكل أخبار "كتاب الديباج" لأبي عبيدة معمر بن المثنى^١

د. حسين محمد القرني

أستاذ الأدب العربي المشارك،

جامعة الملك عبد العزيز، جدة

د. محمد سعيد القرني

أستاذ الأدب العربي المساعد،

جامعة أم القرى، مكة المكرمة

مستخلص. يُعدُّ كتاب الديباج لأبي عبيدة معمر بن المثنى اللغوي الإخباري (ت. ٢٠٩هـ) - بتحقيق: الجربوع والعثيمين - من المصادر النادرة لأخبار العرب وأيامها في الجاهلية وصدر الإسلام، ويضمُّ - على وجازته - ما يربو على سبعين خبراً. وبما أن الكتاب مبني على الخبر بشكل رئيس؛ فإن المتأمل في أخباره يجد إشكالاتٍ متعددة تدفعه إلى البحث عن أسبابها ومصادرها؛ لذا تطمح الدراسة أن تجيب عن التساؤلات الآتية: ما أثر اعتماد المحققين على نسخة مخطوطة وحيدة - متأخرة زمنياً - في تعدد إشكالات التحقيق؟ وما أثر المقابلة بين النصين المخطوط والمطبوع في تحديد مصدر الإشكالات؟ وما صورها؟ وهل يمكن أن تعود إلى التصحيف، أو التخليط، أو تدخّلات الناسخ، أو خطأ التحقيق؟ وما أثر ذلك كله على موثوقية الخبر ووظائفه السردية؟ وهل يمكن إصلاح إشكالات المخطوطة أو الكتاب المطبوع بالعودة إلى ما رُوي عن أبي عبيدة في المصادر الأخرى؟ ونظراً للطبيعة التاريخية والسردية للأخبار الأدبية في كتاب الديباج؛ فإن الدراسة تقوم على تحليل الأخبار المشكلة من خلال التتبع التاريخي، والاستعانة بأدوات التحليل السردية، كدراسة الشخصيات، والتحوّلات التي تطرأ على الخبر في المصادر المختلفة. وتأمل الدراسة من خلال منهجيتها أن تقدّم تصوراً جديداً لمقاربة الأخبار المشكلة في تراثنا الأدبي، وتُزيل بعض ما علق بها. كلمات مفتاحية: (أبو عبيدة، الديباج، أخبار، مشكل).

توطئة:

الخانجي بالقاهرة لأول مرة عام ١٤١١ هـ / ١٩٩١م، بتحقيق د. عبد الله الجربوع ود. عبد الرحمن العثيمين، عن نسخة وحيدة لمخطوطة يتيمة؛ حصل معهد المخطوطات العربية بالقاهرة على صورة كربونية منها،

ظهر كتاب الديباج لأبي عبيدة معمر بن المثنى التّيمي مطبوعاً في مطبعة المدني، ومنشوراً عن مكتبة

^١ يتقدم الباحثان بالشكر لعمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز - جدة، على دعمها العلمي والمادي لهذا المشروع بالمنحة البحثية رقم: (G: 670-125-1441).

"كتاب الديباج المنسوب إلى أبي عبيدة: دراسة في تحقيق النسبة"، المنشور في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية بجامعة بابل، ٢٠١٧م،^٥ كما شكك في نسبته إلى أبي عبيدة، منتهاً إلى أن النسخة التي أخرجها المحققان "لا تمثل كتاب (الديباج) الأصيل، بل هي كتاب آخر، ألف بعد نحو قرن من وفاة أبي عبيدة"،^٦ وصولاً إلى نسبته إلى مجهول قدر زمنه بأواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع للهجرة.^٧ والبحث على أهميته يثير أسئلة وإشكالات بحاجة إلى دراسة مستقلة، إلا أننا - بإيجاز - لا نوافقه في هذا التشكيك في أصل الكتاب، ولا في نسبته إلى أبي عبيدة.

وفي عام ١٤٤١هـ ظهرت ترجمة لكتاب الديباج إلى اللغة الإنجليزية في طبعة حديثة؛^٨ تقدّم النص العربي والترجمة الإنجليزية في صفحات متقابلة، وضمّن المترجمون حواشي النص العربي تعليقات حول التصويرات التي ظهرت لهم عند المقابلة بين النص المطبوع في تحقيق العثيمين والجربوع، وما هو موجود في المخطوطة المصورة لدى معهد المخطوطة العربية، وضمّت هذه الحواشي عدداً كبيراً من الملاحظات عن الاختلافات - حتّى لا تكاد تخلو صفحة منها - وإن كان بعضها يدور حول التصحيف أو التحريف؛ إلا أن كثيراً مما ذكر فيها يتضمن

وعلى الرغم من أن المخطوطة لم تكن تحمل اسم الكتاب ولا مؤلفه؛ إلا أن المحقّقين قد أثبتا في مقدمة التحقيق بأنه كتاب (الديباج) لأبي عبيدة، وذلك باستعراض عدد من الإشارات إلى الكتاب، والنقولات منه في المصادر عن أبي عبيدة، وما أثبتته كتب الفهارس من مؤلفاته ومن ضمنها كتاب الديباج والديباجة في صفة الفرس.^٩

وعلى الرغم من أهمية ما قام به المحققان إلا أن عملها لم يخلُ من الإشكالات التي ظهرت جلية للباحثين؛ فقد نشر المحقق المعروف محمد أحمد الدالي في العام نفسه (١٩٩١م) ورقة في مجلة معهد المخطوطات العربية، بعنوان: وقفات مع "الديباج لأبي عبيدة"، وأشار فيها إلى "أوهام الضبط وأخطاء الطبع"،^{١٠} المتمثلة في سبق القلم بأشياء غير صحيحة من جهة العربية، ووهم في الضبط، وسقط في مواضع أخرى، وقد عرض لها تحت عنوانين، أولهما: تعليقات وتصويبات، وثانيهما: أخطاء طباعية، والتمس لهما العذر أن اعتمدا على نسخة يتيمة سقيمة لكتاب "ضرير"، ذهب صدره الذي يكون فيه سند روايته عن صاحبه، وذهبت خاتمته، ثم زيدت فيه أشياء خارجة عنه".^{١١}

كما درس الديباج وعمل المحققين فيه مؤخراً؛ فقد أثار علي محسن بادي الشك في أصل الكتاب في بحثه

^٦ المصدر السابق، ص ٥٧٩.

^٧ نفسه، ص ٦٠٤.

^٨ The Book of Silk Brocade; A New Edition and Translation of Abū 'Ubayda Ma'mar ibn al-Muthanna's *Kitāb al-Dībāj*, Ed. And Trans. By: Hussain Alqarni et al, Jeddah: Scientific Publishing Centre at KAU, 2020.

^٩ أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، كتاب الديباج، تحقيق عبد الله سليمان الجربوع وعبد الرحمن سليمان العثيمين، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ/١٩٩١م، المقدمة، ٨-١٦.

^{١٠} محمد أحمد الدالي، وقفات مع الديباج لأبي عبيدة، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٣٥، ج ١، ٢، (١٩٩١م)، ص ١١٣.

^{١١} المصدر السابق، ص ١١٦.

^{١٢} علي محسن بادي، كتاب الديباج المنسوب إلى أبي عبيدة: دراسة في تحقيق النسبة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية بجامعة بابل، ٢٠١٧م، ٣٣، (٥٧٩-٦١١).

تصويباتٍ يؤثر الخطأ فيها على سلامة المعنى المراد، ويجعل إصلاحه حتمياً لضمان سلامة الترجمة. كما تضمّن الكتاب مقدمة حول الكتاب وأهميته ومؤلفه، وختم بفهارس تفصيلية لمواد الكتاب، وتعود فائدته الكبرى للقارئ باللغة الإنجليزية.^٩

وقد اجتهد المحقق د. عبد الله الجربوع في إعادة إخراج الكتاب في طبعة ثانية عام ١٤٤١هـ، استعرض في مقدمتها عمل الدالي وبادي، وأقرّ بإفادته من ملحوظات الدالي، وعزا كثرة أخطاء الطبعة الأولى إلى تعجّل الناشر بطبع الكتاب ونشره قبل مراجعته. كما عرض لورقة بادي بتفصيل أكثر واهتمام أوسع، ووافقه الشك في انتساب الورقات العشر الأخيرة من المخطوطة (٣٢-٤٢) إلى كتاب الديباج الأصيل، معتمداً في ذلك على ما رآه بادي من عدم ثبوت رواية أبي عبيدة عن معاصريه كالأصمعي والمدائني. وهو ماثار تساؤل كبير قد لا يثبت عند التحقيق.

والدارس لكتاب الديباج يجد أن الإشكالات فيه متعددة ومتنوعة، بيد أن هذه الورقة تنظر إلى نوع محدد من الإشكالات التي تضمّنتها أخبار الديباج، وقد يكون منشأ بعضها له علاقة بملازمات فردة المخطوطة، وتعذر المقابلة والتصحيح، الذي قد يتحقّق في الأخبار السائرة على وجه التحديد؛^{١٠} لما لاقته من ذبوع وانتشار في مصادر اللغة والأدب، فهل سيتحقق في الأخبار التي تفرّد بها أبو عبيدة ولا يُعثر عليها في

مصادر أخرى؟ لا شك أن الحاجة قائمة إلى منهج جديد في معالجة هذا النوع من الإشكالات، خاصة وأن الأخبار تشكّل الجزء الأكبر من بنية كتاب الديباج؛ حيث يضم الكتاب أكثر من سبعين خبراً. وبالنظر إلى هذه الإشكالات يمكن تناولها في محورين: أسباب إشكالات الأخبار وصورها، وأثر الإشكالات في سردية الأخبار وموثوقيتها. مع ضرورة الإشارة إلى أن استدراقات وتصويبات الدالي وبادي للأخبار المشكّلة كانت محدودة كما سيتبيّن أثناء عرض إشكالات الأخبار التي رصدناها.

قد تبدو القراءة الوسائطية (الميديولوجية) للوهلة الأولى خياراً منهجياً متاحاً يمكن الاستفادة منه في دراسة الأخبار والإشكالات التي تحدث عند انتقالها من وسيط إلى آخر؛ كالانتقال من طور الرواية الشفاهية إلى الكتابة والتدوين في المخطوطات، ثم الشيوخ والسيرورة في المصادر المختلفة وصولاً إلى عصر الطباعة. وأساس تطبيقات القراءة الوسائطية بدأ في تحليل الوسائط الإعلامية المختلفة، على افتراض أنها "تشكل فيما بينها منظومة، والمنظومة ليست تقنية فحسب، وإنما هي تقنية ثقافية يجب أن تتصل دراستها دائماً بالتاريخ العام للثقافات والحضارات"،^{١١} وكل وسيلة "تخضع لقوانين تنبثق بالضرورة من طبيعتها وتعبّر عنها".^{١٢}

^٩ للاستزادة حول "مفهوم السيرورة الأدبية، والخبر السائر"، ينظر: محمد بن سعيد القرني، الخبر السائر (دراسة في النوع الأدبي وتحولاته)، جامعة أم القرى: رسالة دكتوراه، ٢٠١٩/١٤٤٠، ص ٣٥-٢٨.

^{١١} ريجيس دوبري، الميديولوجيا الوسائطية وحققها بالاستقلال، ترجمة: مركز الإنماء القومي، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع ٩١، ٩٠، (أغسطس ١٩٩١م)، ص ٣٣.

^{١٢} المصدر السابق، ص ٣٨.

^٩ تأتي ترجمة هذا العمل مواكبة للاتجاه إلى ترجمة المصادر العربية القديمة إلى اللغة الإنجليزية، حيث إن بعض المراكز البحثية في الجامعات الغربية بدأت مشروعات تهدف إلى إعادة تحقيق المصادر المهمة في الأدب العربي، وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية المعاصرة في صفحات متقابلة تثبت النصّين العربي والإنجليزي، ومنها على سبيل المثال، مشروع المكتبة العربية الذي تشرف عليه جامعة نيويورك وفرعها في أبو ظبي.

المحور الأول:

أسباب إشكالات الأخبار وصورها

نرصد في هذا المحور عدداً من الأسباب التي أدت إلى وجود الإشكالات في أخبار الديباج لأبي عبيدة مصنفين لها ما أمكن؛ لتتضح لنا صورها بالرجوع إلى أسبابها، وستجاوز الحديث عن محتويات المخطوطة الوحيدة وما يتعلق بنسخها، واحتمالية تداخل النص الأصلي مع غيره، كما سنتجاوز الحديث عن ملابسات خروج الطبعة الأولى السقيمة للكتاب، فقد سبق الدالي وبادي إلى بيان ذلك، وأقرهما محقق الطبعة الثانية عليه؛ ولأن إشكالات الأخبار المتعلقة بما ذكر آنفاً ستأتي ضمن الأسباب في هذا المحور. وتتمثل هذه الأسباب في (طريقة أبي عبيدة في رواية الخبر، ووجود نسخة وحيدة لمخطوطة الديباج، وعمل محققي الكتاب) وقد تضمنت تلك الأسباب صوراً عديدة، كما سيأتي بيانه.

أولاً: طريقة أبي عبيدة في رواية الخبر:

بادئ الأمر نشير إلى طبعة كتاب الديباج التي نص عليها أبو عبيدة المتمثلة في اتباع طريقة العرب العكاظيين في الاختصار على ثلاثة في اختياراتهم. وما يرد في كتب الأدب عن سوق عكاظ وتباري الشعراء فيه، والأحكام النقدية المتصلة به كانت موطن اهتمام أبحاث شتّى،^{١٦} ولعلّ أبا عبيدة قد أراد أن يُقرأ كتابه في هذا السياق، وأنه امتداد لطريقة العرب في

وبحسب دوبريه فالقراءة الوسائطية لها أثر نقدي ارتدادي؛ لأننا "نكشف بشكل أفضل دور المخطوطة انطلاقاً من المطبوعة، ودور المکتوب انطلاقاً من الصورة"،^{١٣} و(الميدولوجيا) اليوم "لها تطبيقات أو فروع بقدر ما لعلم الاجتماع والتاريخ وهي: الدين، العلوم، المؤسسات، الثقافات، الحقوق، الفن ... إلخ ثم معرفة كيف يحدث النقل والانتشار والدوران والتمدد والتعدد"، و"طبيعتها التاريخية والفلسفية ... تستدعي وتعيد طرح مشكلة (النقل) من بداياتها التسلسلية التاريخية والمفهومية على السواء".^{١٤}

ونظراً لأن مخطوطة الديباج التي اعتمدها المحققان لا يُعرف ناسخها، ولا زمن نسخها أو مكانه على وجه الدقة،^{١٥} ما يجعل دراستها من خلال التحليل الوسيطية ضرباً من التخمين، ونظراً للطبيعة التاريخية والسردية للأخبار الأدبية التي اخترناها للتحليل والمقارنة في هذه الورقة؛ فقد يكون التتبع التاريخي لأحداث الخبر، والاستعانة ببعض أدوات التحليل السردية كدراسة الشخصيات والتحوّلات التي تطرأ على الخبر في المصادر، أكثر ملاءمة لطبيعة هذه النصوص، وأنسب لأهداف الدراسة؛ لما يؤمّل أن تضيفه في إطار معالجة الأخبار المشكلة.

^{١٣} نفسه.

^{١٤} نفسه، ص ٤٠.

^{١٦} على سبيل المثال، ينظر: عبد الله بن خميس، سوق عكاظ، مجلة العرب، مج ٥، ص ٧٤، (١٩٧١م)، ص ٦٠٩-٦٢٨، وعبد الغني زيتوني، المجالس الأدبية في سوق عكاظ، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية، ص ٧٤، (١٩٩٣)، ص ٢٥٩-٢٧٥، ومحمود حسن زيني، سوق عكاظ عند القدماء والمحدثين، مجلة جذور، مج ١١ ج ٢٨، ص ١٧٧-٢٠٩، وغيرها.

^{١٥} على غلاف المخطوطة التي صوّرها معهد المخطوطات العربية عن الأصل المحفوظ في مكتبة خدا بخش بته بالهند، كُتب: "وهي نسخة حديثة الخط إلى حد ما لا ترقى إلى القرن العاشر الهجري"، إلا أنه ليس في متن المخطوطة ولا في آخرها ما ينصُّ على تاريخ نسخها، ينظر: مقدمة كتاب الديباج، ط ١، ص ١٦.

إسنادها جزئي كخبر موت عنتره، "قال أبو عبيدة: وحدثني غير واحد من غطفان أن عنتره ...".^{٢٢} وينبغي ألا نغفل عن طبيعة كتاب الديباج المختصرة، واختلافها عن كتب الأخبار الأخرى كمّا وكيفاً، إذ نجد كثيراً من الأخبار عنده تأتي في سياقٍ سردي، كجزءٍ من شاهدٍ تاريخي، أو تقوية لحكم أو مقولة يقررها أبو عبيدة، أو تفسيراً لبعض ما جاء من أبيات الشعر، أو حكاية لقصةٍ مثل.

هذا، وإنَّ الطريقة التي اتبعها أبو عبيدة القائمة على الاختصار في رواية الأخبار في الديباج؛ أدت إلى بروز إشكالاتٍ منها نقصان الخبر أو خلوّه من السند أو اختزال أحداثه التي تكون مفصلة - أحياناً - في كتبه الأخرى كالتقائض، مما قد يهزُّ ثقة القارئ التي يتغيّاها راوي الأخبار؛ باعتبار الخبر نمطاً معرفياً عند العرب لا سرداً لأحداث تاريخية فحسب.

ثانياً: وجود نسخة وحيدة للمخطوطة الديباج:

إن وجود نسخة وحيدة للمخطوطة -وصفها بعض الباحثين "بالسقيمة اليتيمة" تنسب إلى القرن العاشر- قد أدى إلى تعذرٍ إصلاح بعض الإشكالات الواردة في أخبار الديباج، الذي لا يتأتَّى إلا عن طريق المقابلة،

التصنيف؛ فاختار ثلاثةً في كلّ بابٍ من أبواب الكتاب (الشعراء،^{١٧} الرجاز، الفرسان، الأجواد، الرجلون، الأغربة ... إلخ). فهو كتابٌ مصنّفٌ في الأخبار، ويتضمّن أحكاماً نقدية، وليس كتاباً نقدياً صرفاً ولا تاريخياً صرفاً؛ بل إنّ بعضهم عدّه كتاباً مختصراً،^{١٨} وهو توصيف صحيح، بالنظر إلى ما نجده من تفصيل للأخبار والأيام في كتب أبي عبيدة الأخرى.

والأخبار مصدّرةٌ في المخطوطة بعبارة "قال أبو عبيدة"، وفي بعض الهوامش تعليقات مصدّرةٌ بعبارة "قال ابن خالويه"، وهذا أمرٌ سبقنا في نقاشه -كما أشرنا - ولن نعيد الحديث حوله، لكننا نودُّ الإشارة إلى أن أبا عبيدة حينما يورد أحكاماً نقدية فإنه يأتي بها مسندة إلى العلماء السابقين.^{١٩} وفي المقابل فإن أكثر أخبار الديباج قد خلت من الإسناد؛ فمن بين الأخبار السبعين التي تضمّنها الديباج نجد أنّ خمسة وعشرين خبراً جاءت مسندة، كخبر أوفى بن مطر وجابر الرزاسي: "قال أبو عبيدة: وحدثني سليمان بن مزاحم عن أبيه قال: ..."،^{٢٠} في حين خلت الأخبار الخمسة والأربعون المتبقية من الإسناد، كخبر إيثار حاتم على نفسه، "وكان مما أثر حاتم على نفسه أنه ...".^{٢١} ويشار أيضاً إلى أن بعض الأخبار المسندة في الديباج

^{١٨} وصفه بذلك حاجي خليفة بقوله: "الديباج، لأبي عبيدة: معمر بن المثنى، اللغوي، المتوفى: سنة ٢١٠ عشر ومائتين. مختصر؛ ذكر فيه أن حكماء العرب في الجاهلية ثلاثة، ودهاة العرب كذا، إلى غير ذلك"، ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م، ١/ ٧٦٢.

^{١٩} على سبيل المثال: في باب أشعر الشعراء الجاهليين ومن يشبههم من الإسلاميين يسند أبو عبيدة إلى أبي عمرو بن العلاء، كما يفعل في خبر لبيد ومفاضلته بين الشعراء الجاهليين، ينظر: الديباج، ط ٢، ص ٣-٢.

^{٢٠} ينظر: المصدر السابق: ص ٣٨-٤٠.

^{٢١} ينظر: الديباج، ط ١، ص ٢٤.

^{٢٢} نفسه، ص ٤٢.

^{١٧} قارن الجبّاعي بين عمل أبي عبيدة وابن سلام الجمحي في تصنيف الشعراء في طبقات، وأشار إلى اشتغال طبقات ابن سلام على أخبار تتصل بالشعراء وغير الشعراء، وانتهى إلى تأثره بعمل أبي عبيدة؛ لأن "فكرة طبقات الشعراء لم تكن وليدة أفكار ابن سلام الجمحي"، ولمشابهة اختياراته في طبقاته لاختيارات أبي عبيدة بشكل كبير، ومن ذلك "الطبقة الأولى من طبقات فحول الجاهلية"، و"الطبقة الأولى من طبقات فحول الإسلام" وطبقة الشعراء المقلّين، والرّجاز، وما جاء في شعراء أهل المدن عند أبي عبيدة يشبه في معظمه ما جاء عند ابن سلام في شعراء القرى، وكذلك الشعراء المغلّيون، و"أشعر شعراء واحدة عند أبي عبيدة هم شعراء الطبقة السادسة عند ابن سلام". ناصر توفيق الجبّاعي، "فكرة طبقات الشعراء بين أبي عبيدة معمر بن المثنى في كتاب الديباج ومحمد بن سلام الجمحي في كتاب طبقات فحول الشعراء"، مجلة المورد، مج ٤١، ع ١، ٢٠١٤م، ص ١٠١، ١٠٥.

يزيل الإشكال القائم؛ غير أننا لم نجد في المصادر الأدبية والتاريخية ما يسند هذا التوجيه. ويبقى هذا الإشكال العائد إلى النسخة الوحيدة للمخطوطة قائماً ما لم يُعثر على نسخة أخرى، أو يجد أحد الباحثين ما يعضد هذا التوجيه.

ثالثاً: عمل التحقيق:

لقد كان لتحقيق الكتاب الذي قام به العثيمين والجربوع دور في محاولة معالجة الأخبار المشككة، ولكن هذا الدور ظل محدوداً في مواطن يسيرة من الكتاب، ولم يمتد إلى معالجة كل الأخبار المشككة في الديباج، وتظل هذه المحاولة بحاجة إلى مراجعة، وهو ما تأمل هذه الورقة أن تعالجه، بالإشارة إلى عدد من النقاط؛ أهمها:

-محاولة إصلاح الأخبار بالاعتماد على المصادر:

ففي خبر: افتداء حاتم أسيراً في أرض عنزة بنفسه ولبثه في القيد زمناً حتى جيء بفدائه؛^{٢٥} أشار المحققان إلى كتاب العقد الفريد في إطار إصلاح الخبر، والخبر في العقد الفريد مختصر جداً؛ فقد أورده ابن عبد ربه على هذا الوجه: "ومرّ حاتم في سفره على عنزة وفيهم أسير، فاستغاث بحاتم ولم يحضره فكاكه، فاشتراه من العنزيين، وأطلقه، وأقام مكانه في القيد حتى أدى فدائه".^{٢٦} ولا معنى لتخصيص العقد الفريد؛ فقد ورد الخبر في عشرة مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها لإصلاح الخبر والإضافة إليه.^{٢٧} فخير الأغاني

ولا سبيل إلى ذلك، والحال هذه؛ إلا بالتصحيح من المصادر الأخرى.

فمن الأخبار التي مردّ إشكالها إلى النسخة الوحيدة: خبر مخارق بن شهاب وإجارته محرز بن المعكبر (هكذا ورد في المخطوطة - ينظر: صورة رقم (١) في الملحق)، ونقلها المحققان في الطبعة الأولى دون تمحيص،^{٢٨} ثم أضاف محقق الطبعة الثانية شرح الاسم مستشهداً بتحقيق هارون وشاكر للمفضليات،^{٢٩} ولمعنى كعبر في لسان العرب، ولم ينتبه المحقق إلى أنه تصحيف عن المعكبر في الطبعتين، بل ونقل شرح هارون وشاكر لمعنى الاسم دون أن يلحظ أنه يثبت الاسم مصحفاً (معكبر - هكذا)؛ وبالرجوع إلى المصادر كالمفضليات، أو البيان والتبيين، أو البرصان والعرجان، نجد أنّ اسمه ابن المعكبر.

وفي الخبر نفسه إشكال آخر؛ يقول أبو عبيدة: "وكان محرز بن المعكبر الضبي جاراً لبني العنبر وان لعامة الشيباني ثم أحد بني السمين أغار على ماله ومال بني السيد بن مالك فاستصرخهم فلم يصرخوه..."، (ينظر: صورة رقم (2) في الملحق)، وقد تتبّعنا الخبر في المصادر لمعرفة تفاصيل أحداثه، ومحاولة تأويل معنى الجملة "وان لعامة الشيباني"، ومن خلال الخبر في الديباج يمكن توجيهها بأنها اعتراضية ولعل المقصود أنه كان يعني أن جوار محرز كان لعموم الشيبانيين... وهذا التوجيه - إن صحَّ - يمكن أن

^{٢٣} نفسه، ص ٦٢.

^{٢٤} ينظر: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، شرح المفضليات، ط ٦، دار المعارف، القاهرة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٢م، ص ٢٥١، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٧، القاهرة: ١٤١٨هـ/ ١٩٨٨م، ٤/٤٢، والجاحظ، البرصان والعرجان والعميان والحولان، بيروت: دار الجبل، ١٤١٠هـ، ص ٧٤.

^{٢٥} الديباج، ط ١، ص ٢٤.

^{٢٦} أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العريان، ط ٢، القاهرة، مطبعة الاستقامة، ١٩٥٣م، ١/ ١٩٧.

^{٢٧} ينظر: أبو فيد مؤرج بن عمرو السدوسي، كتاب الأمثال، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٥١، عمرو بن بحر الجاحظ، المحاسن والأضداد، ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص ٥٣، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الفاضل، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، ط ٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م، ص ٤١-٤٢، وإبراهيم بن محمد

(بالنصب)، فأتكأ (بخلاف ما هو عليه في المخطوطة)، نقتد (موافقاً لما في المخطوطة)، مجدعاً (اسم مفعول). فأهمل ضبط (أسر) في الطبعة الثانية، وكان المحققان قد جعلاً الأسير (صلاة) فاعلاً في الطبعة الأولى، وإن كان ذلك قد استُدرك في الطبعة الثانية؛ إلا أن الإشكال ما يزال قائماً في هذه الطبعة عندما غيّر المحقق ضبط كلمة (مجدعاً) بجعلها اسم مفعول، وحقها أن تكون اسم فاعل؛ لأنها تصف المنتشر أسر صلاة.

- أخطاء التصحيف والتحريف:

تعود بعض الإشكالات في الأخبار إلى التصحيف والتحريف في بعض ألفاظ الأخبار، وربما لم ينتبه لها المحققان، أو لربما كانت من أخطاء الطباعة؛ إلا أنها ولدت إشكالات متعددة، ففي الخبر المشار إليه آنفاً، وهو خبر صلاة بن العنبر الحارثي والمنتشر، استمر الإشكال حتى مع تغيير كلمة (فاتكأ) في الطبعة الأولى إلى (فاتكأ) في الطبعة الثانية، وهما غير صحيحين؛ فبالعودة إلى المخطوطة يمكن أن نُقرأ بوضوح أنها: "فتلكأ" (ينظر: صورة رقم (٣) في الملحق) أي: أبطأ عن افتداء نفسه، وهي القراءة التي تؤيدها المصادر الأخرى؛ كما في أنساب الأشراف على سبيل المثال.^{٣٢} وقد نتج عن هذا التصحيف في

- مثلاً - اعتمد عليه المحققان في إضافة بعض ألفاظ الخبر، "أكلني الإِسار [والقمل]" و"توهت باسمي [ومالك مترك]" و "خلوا عنه وأنا أقيم [مكانه] في قيده".^{٢٨} ثم إنَّ محقق الطبعة الثانية^{٢٩} أهمل هذه الإضافات كليّة دون تعليل،^{٣٠} ويشار إلى أن المحقق التزم في الطبعة الثانية بإيراد بعض الإضافات من مصادر مختلفة في عدد من الأخبار، ما يجعل هذه الطريقة محلّ نظر.

- تبين طريقة الضبط:

اجتهد محقق الطبعة الثانية في إصلاح بعض أخطاء الكتابة في الطبعة الأولى؛ إلا أن تبين الضبط قد استمر في الطبعة الثانية، فظلت إشكالات الأخبار العائدة إلى الضبط كما هي في الطبعة الأولى في عدد من المواطن. فقد جاء خبر: أسر المنتشر لصلاة بن العنبر الحارثي في الطبعة الأولى على هذا النحو: "وأسر صلاة بن العنبر الحارثي فاتكأ فقال: [أفد نفسك فأبى فقال]: لا والله ما يذر شارق إلا قطعت منك مفصلاً ما لم تَقْدُ، فقطعه أنملة أنملة وعضواً عضواً حتى أتى على نفسه، وكانت بنو الحارث تسمى المنتشر مجدعاً فطلبوه فلم يقدروا عليه حتى حجّ ذا الخَلَصَة..."^{٣١}، وجاءت هذه الكلمات في الطبعة الثانية على هذا النحو: أسر (دون ضبط)، صلاة

الأصفهاني، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ، ص ٣٢٩.

^{٢٨} الديباج، ط ١، ص ٢٤.

^{٢٩} د. عبد الله الجربوع أخرج الطبعة الثانية من تحقيق الديباج عام ١٤٤١هـ بعد وفاة د. عبد الرحمن العثيمين، رحمه الله.

^{٣٠} ينظر: الديباج، ط ٢، ص ١٧-١٨.

^{٣١} الديباج، ط ١، ص ٣٦.

^{٣٢} أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، بيروت: دار الفكر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ٢٤٠/١٣.

البهقي، المحاسن والمساوي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٦م، ص ١٤٤، الأمالي/ النواذر للقاللي: ص ١٩٠، أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، ط ٢، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ٣٩٠/١٧، وأبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، جمهرة الأمثال، بيروت: دار الفكر، دت، ص ٣٣٨، وأبو الفرج المعافى بن زكريا الجريري النهرواني، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، بيروت: دراب الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص ٤٣٠، وعبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، اللالئ في شرح أمالي القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ٨٨-٨٧/٣، وأبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب

وبإيجاز فقد تبين من خلال المحور الأول أن طريقة أبي عبيدة في رواية الخبر، كانت سبباً لبعض الإشكالات؛ حيث إنه لم يلتزم باتباع طريقة العرب العكاظيين في الاختصار على ثلاثة كما نص في بداية الديباج، وذكر كثيراً من الأخبار خالية من السند، كما اختزل بعض الأخبار التي رواها في الديباج. وتبين أيضاً أن تعذر إيجاد نسخة أخرى للمخطوطة قد جعل مهمة المحققين صعبة حيث تتعذر المقابلة بين النسخ. إضافة إلى أن عمل التحقيق، الذي قام به العثيمين والجربوع - حينما حاولا إصلاح بعض الأخبار بالاعتماد على المصادر لم يكن كافياً في معالجة الإشكالات - إضافة إلى أن طريقتيهما في الضبط لم تكن منضبطة، ووقوعهما - سهواً - في عدد من أخطاء التصحيف والتحريف. وهذا ما يدعو إلى بيان أثر تلك الإشكالات في فهم الأخبار، وذلك يأتي ضمناً حينما نُبَيِّن أثرها في سردية الأخبار وموثوقيتها، كما سيأتي في المحور الثاني من هذه الورقة.

المحور الثاني:

أثر الإشكالات على سردية الأخبار وموثوقيتها

حين تكون مادة الخبر الأدبي ذات بُعْد تاريخيٍّ أو توثيقيٍّ، فإنَّ تطرق الشك إلى شيءٍ من سند الخبر أو منتهه يؤثر على موثوقيته التاريخية، هذا مع تسليمنا بأن الأخبار ليست تاريخاً صرفاً، إلا أنها مما يحتاج إليه باحث الأدب المستصحب منهجاً سياقياً يُعنى بما أحاط بالنصوص الأدبية من سياقات، ولذا فقد آثرنا أن نختار خبراً لم يكن أبو عبيدة أول رواته، بل يُعثر

الكتابة توهمهما وجود حاجة لزيادة عبارة نقلها عن المبرد في الكامل، وأثبتاها بين معقوفتين [فقال: أفند نفسك فأبى]، فقد وضعنا هذه الجملة في غير موضعها الصحيح؛ إذ لو كان ثمة حاجة لهذه الزيادة لكان حقها أن تكون قبل (فتلگًا). هذا، وإن كلمة (فأبى) المقصودة في الزيادة كانت تُعني عنها كلمة (فتلگًا) لأنها تؤدي الغرض.

ومن التحريف في عمل التحقيق ما ورد في خبر السليك أحد رجليي العرب، "قال أبو عبيدة: غزت بكر بن وائل بني تميم فأرسلوا طلائع لهم فرأت السليك، وكانوا جاءوا متجردين ليغيروا على بني تميم"، وقد أقر المحقق في الطبعة الثانية بوجود التحريف، بقوله في الهامش رقم (٦): "وهي في الأصل "متجودين" وفي الأغاني "جازوا منحدرين"، كما أنها واضحة جداً في المخطوطة"، (ينظر: صورة رقم (٤) في الملحق)، وعند النظر في الخبر فإن التجرد عند العرب إما أن يكون من الثياب أو السلاح، وهذا لا يتأتى في سياق الغزو واتجاه الغزاة إلى العدو! ويؤثر مثل هذا التحريف في سردية الخبر، وليس هذا موطن تحليله، وتبين لنا معاجم اللغة أنه تحريف؛ لأن المقصود بكلمة "متجودين": أنهم جاءوا غزاة على خيولهم لا راجلين، ففي اللسان: "جاد في عدوه وجود وأجود وأجاد الرجل وأجود إذا كان ذا دابة جواد"،^{٣٣} وفيه أيضاً: "تجودتها لك، أي: اخترت الأجود منها"، كما ورد فيه: "جود في عدوه تجويداً"، وكلها معانٍ تلائم سياق الغزو والإغارة، وتجعل "متجردين" أبعد احتمالاً أو مناسبة لهذا السياق.

^{٣٣} ينظر: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، لسان العرب، تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، القاهرة: دار المعارف، دت، (مادة: جود)، ٧٢١/١.

وسنثبت الروايات الثلاث للخبر - على الرغم من طولها النسبي - في جدول مفصلٍ تظهر فيه أجزاء الخبر في هذه الروايات بحسب السند، وتفاصيل الخبر، وأحداثه، وشخصه، والشعر المصاحب للخبر، وخاتمته المتضمنة وجهة النظر قبل أن نشرع في التحليل؛ وذلك لتبيين التحوّلات التي تطرأ على الخبر الواحد في المصادر المختلفة، ومدى تأثيرها على بنية الخبر وسرديته وموثوقيته:

عليه في المصادر قبله، كما يشيع ذكره في المصادر الأخرى بعده؛ لنبيّن منشأ الإشكال، ومدى التحوّلات التي طرأت عليه، وأثرها على فهم الخبر وبنية السردية، وعلى موثوقية الخبر كذلك.

النموذج الأول: خبر جابر وأوفى بن مطر الرزاميان.
اخترنا خبر جابر وأوفى بن مطر الرزاميان؛ لأنّه من الأخبار السائرة؛ إذ نجده قبل الديباج وبعده، وتجدر الإشارة إلى مقارنة خبر الديباج مع الخبر في ذيل الأمالي للقالبي - في بحث الخبر السائر - مقارنةً بين الخبر الأصلي وهو المروي عن أبي عبيدة في الديباج والخبر الفرعي الذي رواه القالي عن أبي عبيدة أيضاً،^{٣٤} مع عدم الإشارة إلى الخبر المروي عن المفضل الضبي في أمثال العرب.

^{٣٤} ينظر: القرني، الخبر السائر، ص ١٥٧ - ١٦٧.

الخبر في: أمثال العرب للضبي ^{٣٧}	الخبر في: الديباج لأبي عبيدة ^{٣٦}	الخبر في: الأماشي لأبي علي القالي ^{٣٥}
زعموا	قال أبو عبيدة: وحدثنني سليمان بن مزاحم عن أبيه قال:	قال: وحدثننا أبو بكر بن أبي الأزهر قال: حدثني محمد بن يزيد قال: حدثني التوزي عن أبي عبيدة قال:
أن شهاب بن قيس أبا بني خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم خرج مع خاله أوفى بن مطر المازني، ومعه رجل آخر من بني مازن يقال له جابر بن عمرو، فكانوا ثلاثة.	خرج أوفى بن مطر وجابر الرزاميان، وشهاب الخزاعي	خرج ثلاثة نفر من بني مازن وهم أوفى بن مطر الخزاعي وجابر ومالك الرزاميان
وكان جابر يزرع الطير، فبينما هم يسرون إذ عرض لهم أثر رجلين يسوقان بعيرين ويقودان فرسين، قالوا: فلو طلبناهما، قال جابر: فإني أرى أثر رجلين يسوقان بعيرين شديد كلبهما؛ الفرار بقراب أكيس، فأرسلها مثلاً، وفارقهما. ومضى أوفى بن مطر وشهاب في أثر الرجلين وكان على أوفى بن مطر يمين ألا يرمي بأكثر من سهمين، ولا يستجيره رجل أبداً إلا أجاره، ولا يغتر رجلاً حتى يؤذنه،	يتأوبون	ليغيروا على بني أسد بن خزيمة؛
فهاجا بالرجلين وهما في ظلّ طلحة، وإذا هما من بني أسد ثم من بني فقّس، فلما رأى أوفى أحدهما قال له: استمسك فإنك معدو بك، أي محمول، فقال الأسدي: إنك لا تعدو بعير أمك وإنما تعدو بليث مثلك يجد بالمصاع كوجدك؛ فقال أوفى بن مطر: يا شهاب ارم فإنّ يده في غمة، قال الأسدي: لا تحسبن أن يدي في غمة في قعر نحي أستثير حمه ليس لواحد عليّ منه ألا ولا اثنين ولا أهمه إلا الذي وصى بئكل أمه فقال أوفى بن مطر: دع الرماء واقترب هلمه إلى مصاع ليس فيه جمه فذاك عندي ابن العجوز الهمم	فلقوا أعداءهم من بني أسد فشغل كل واحد منهم قرنه، فأجلت المعركة عن أوفى جريحاً	فلقوا أعداءهم، فقتل مالك وارتت أوفى جريحاً
فرمى أوفى بن مطر الأسدي فصرعه، ورمى شهاباً الأسدي الآخر فصرعه، فقال الآخر: جواراً يا أوفى،	فقال أوفى لجابر: أقم عليّ حتى تنتظر إلى ما يصير إليه أمري، قال: أنت ميت لا محالة، وليس لك ذكرك أن تقتلني بنو أسد،	فقال أوفى لجابر: احملني، قال: إن بني أسد قريب وأنت ميت لا محالة، وأن يقتل واحد خير من أن يقتل اثنان،

^{٣٥} ذيل الأماشي، صفحة ٩١ طبعة دار الكتب المصرية.^{٣٦} الديباج، ط١، ص ٣٨ - ٤٠.^{٣٧} الفضل بن محمد الضبي، أمثال العرب، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، بيروت: دار الرائد العربية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ٦٦ - ٦٨.

فقال له: على مه؟ قال: على أحد الفرسين وأحد البعيرين وعلى أن نداوي صاحبينا، فأَيُّهما مات قبل؛ قتلنا به صاحبه، فتواتقا على ذلك،		
وانطلقا بهما وهما جريحان، حتى نزلا على وشل بجيلة الذي يقال له: شعب جيلة، فمكتوا بذلك أربعتهم زماناً يغيرون ثم يأتون بغنيمتهم على جيلة فيقسمونها،	قال: فإنني أرحف حتى نلحق "بعماية" فنشرب من مائها ونأكل من خضرها، فقال جابر: والله ما ترك بنو أسد بعماية إلا أرضاً فضاء، قال أوفى: نلحق "بقساس" فقال: والله ما قساس عند بني أسد إلا حرملة، وأنت مَيِّتٌ لا محالة! فألحق فأحرر نفسي.	قال: ويحك! فازحف بي إلى عماية، قال: عامية أرض فضاء ولا يسترک منها شيء، قال: فانهض بي إلى قساس، قال: ما قساس إلا حرملة لبني أسد، قال: فماوان، قال: إنما ذلك تحت أقدامهم.
	قال: فتركه ولحق بقومه فسألوه عن أوفى، فقال: قُتِلَ.	ونجا فأتى الحي فأخبرهم أن أوفى ومالكا قد قتلا،
	وزحف أوفى إلى أحد الجبلين فأقام به حتى أفاق ثم أقبل إلى قومه وهو في أنفسهم قد قُتِلَ، فقال رجل منهم: لولا أن الموتى لا تنتشر لأنبأتكم إن هذا أوفى فنظر القوم فإذا هو أوفى، قال: وجابر في القوم فأنسل فأخبرني قراد بن العنبر الرزامي قال: والله ما ندري أين سقط، ولا من ولد إلى الساعة، استحياء من الكذبة حين أخبرهم أن أوفى قد قتل. وأخير أوفى أن جابراً نعا.	وتحامل أوفى إلى بعض هذه المياه فتعالج به حتى برأ، ثم أقبل، فقال رجل من القوم - وجابر فيهم - لولا أن الموتى لم يئن بعثها؛ لأنبأتكم أن هذا أوفى. قال أبو عبيدة: فأنسل جابر من القوم، فما يُدري أين وقع ولا ولده إلى الساعة، استحياء من القوم من كذبتهم التي كذبها، وخبر أوفى بما قال جابر؛
فقال أوفى: ألا أبلغا خلتي عامراً فقال أبلغا خلتي عامراً تخطأت النبل أحشاءه وإذا ما أتيت بني مازن فليتك لم تدع من مازن وليتك في البطن لم تحمل وليت سنانك صنارة ونيط بحقوك ذو زرنب تجاوزت حمران من ساعة وخلت قساساً من الحرمل فمن مبلغ خلتي جابراً تخاطأت النبل أحشاءه وأخّر يومي فلم يعجل	فقال: ألا أبلغا خلتي عامراً تخطأت النبل أحشاءه وإذا ما أتيت بني مازن فليتك لم تدع من مازن وليتك في البطن لم تحمل وليت سنانك صنارة ونيط بحقوك ذو زرنب تجاوزت حمران من ساعة وخلت قساساً من الحرمل فمن مبلغ خلتي جابراً تخاطأت النبل أحشاءه وأخّر يومي فلم يعجل	فقال أوفى: ألا أبلغا خلتي جابراً تخطأت النبل أحشاءه وإذا ما أتيت بني مازن فليتك لم تدع من مازن وليتك في البطن لم تحمل وليت سنانك صنارة ونيط بحقوك ذو زرنب تجاوزت حمران من ساعة وخلت قساساً من الحرمل فمن مبلغ خلتي جابراً تخاطأت النبل أحشاءه وأخّر يومي فلم يعجل

الجدول أعلاه يقارن بين نصّ الخبر في مصادر ثلاثة فقط: أحدها الديباج، ومصدرٍ قبله (أمثال العرب للمفضل الضبي)، ومصدرٍ بعده (ذيل أمالي القالي)، وإن كان الخبر قد شاع ذكره في المصادر وسار، لكن هذه المصادر تكفي لبيان الفكرة التي نود إيضاحها هنا. ومما يلفت النظر في هذه الروايات اختلاف أساليب سرد أحداث الخبر، وتباين ذكر تفاصيله بين أكثر من ذلك ومقل. ولعل أول ما يلحظ هو سند الخبر، فبينما يجعله المفضل عائماً بقوله "وزعموا"^{٣٨} وهذه الصيغة "تؤدي دوراً مهماً في أمثال العرب، وهي فاتحة القصص في أغلب الأحيان، بحيث ابتدأ الكتاب بهذه الصيغة"^{٣٩} ويستعملها الضبي كذلك للفصل بين القصتين. ويرى عبد الملك مرتاض بشكل عام أن صيغة زعموا "أم الأشكال السردية، وأصلها، وأعرقها في الأدب العربي".^{٤٠} وغير خافٍ معنى الزعم في العربية وميل معناها نحو التشكيك أو عدم الموثوقية بما زُعم أو "شك فيه فلم يُدرَ لعله كذب أو باطل"،^{٤١} وفي اللسان: "إنما يقال: زعموا في حديث لا سند له ولا ثبت فيه، وإنما يُحكى عن الألسن على سبيل البلاغ؛ ولعل المفضل الضبي

أراد أن هذا مما يدور على الألسنة ولا يُعرف له سند، على أن "زعم" قد تأتي لما هو حق لا يشك فيه، كما أنشد ابن الأعرابي لأمية في الزعم الذي هو حق: "وإني أدين لكم أنه *** سيُنجزكم ربكم ما زعم"^{٤٢} وقد جاء الخبر في الديباج مسنداً؛ إذ ينص أبو عبيدة أن سليمان بن مزاحم^{٤٣} قد أخبره به عن أبيه، وعلى الرغم من وجود الإسناد فإننا لا نستفيد منه كثيراً لأنه بحكم المجهول لنا اليوم، ولا شك أن أبا عبيدة ومن عاصره كانوا يعرفون سليمان بن مزاحم ولولا ذلك لما أسند إليه أبو عبيدة. وعليه يمكن القول: إن الموثوقية في هذا الخبر ترتفع إذا ما قورنت بخبر صُدّر به "زعموا". وكذلك جاء الخبر في الأمالي مسنداً، ولكن الإسناد يتوقف عند أبي عبيدة؛ وفيه: "وحدثنا أبو بكر بن أبي الأزهر قال: حدثني محمد بن يزيد قال: حدثني التوزي عن أبي عبيدة"، والموثوقية هنا تتجه إلى نقل القالي عن سلسلة رواة الخبر حتى نصل إلى أبي عبيدة، وأما ما قبل أبي عبيدة فلا يدخل فيها. على أننا لا نستطيع محاكمة سند رواية الخبر الأدبي كما لو كان سلسلة رواةٍ لخبرٍ أو حديثٍ نبويٍّ، وإن كان وجود السند مما يقوي الموثوقية في الخبر على

^{٣٨} كتب علي أصغر مقبل، بحثاً فصل فيه القول في وظيفة "زعموا" السردية في كتاب المفضل الضبي، ويرجح أن المفضل الضبي "كان مطلعاً على كتاب كليله ودمنة لابن المقفع ... وتأثر بأسلوب هذا الكتاب في طريقة الابتداء بالقصة وأخذ صيغة "زعموا" من ابن المقفع". ينظر: علي أصغر مقبل، صيغة زعموا ووظيفتها السردية في كتاب أمثال العرب للمفضل الضبي، مجلة آداب ذي قار، ٢٣٤، (٢٠١٧م)، ص ٢٢٠.

^{٣٩} المصدر السابق، ص: ٢٢٤.

^{٤٠} عبد الملك مرتاض، في نظرية الرواية بحث في تقنيات السرد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨، ص ١٤٣.

^{٤١} ابن منظور، لسان العرب، (مادة زعم)، ١٨٣٦/٣.

^{٤٢} المصدر السابق، ١٨٣٤/٣.

^{٤٣} لم نجد له ترجمة، ولا ذكر إلا في سياقات ثلاثة: الأول في خبر يروى عن بخله "قيل: ونظر سليمان بن مزاحم إلى درهم فقال: في شق لا إله إلا الله، وفي شق محمد رسول الله؛ ما ينبغي أن تكون إلا معادة، وقذفه في صندوق". الجاحظ، المحاسن والأضداد، ص ٩٧، وينظر: أبو محمد عبد

الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ٤٢/٢، وابن عدي، العقد الفريد، ٢٢٠/٧. والسياق الثاني الذي يُذكر فيه سليمان بن مزاحم، مذكور ضمن سند الرواة لخبر ينقله السيوطي في المزهري ويعزو أصله إلى كتاب أيام العرب لأبي عبيدة، ولا يفصل في شيء عن سليمان بن مزاحم. ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ٤٤٤/١، أما السياق الثالث فنجدته في كتاب: سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، وينقل فيه خبراً عن أبي عبيدة أيضاً: "قال أبو عبيدة: كنا نختلف إلى سليمان بن مزاحم المازني ففقدته أهله أياماً، فطلبوه مني. فبينما أنا أجول عليه، إذا هو جاء من الجبل، قلت: أين كنت أيامك هذه، وقد فقدك أهلك فهم يطلبونك؟ قال: ذهب بي قوم إلى جدة هذا النهر..."، ولا يضيف لنا هذا الخبر شيئاً عن سليمان بن مزاحم إلا أنه مازني، وقد علق الدالي في الهامش بقوله: "لم أجد هذا الخبر"، ينظر: السخاوي، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق محمد الدالي، ط. ٢، بيروت: دار صادر، ١٤١٥هـ، ٣٩٦/١.

فإذا قصدنا إلى تحليل مضامين الخبر نجد أن رواية المفضل الضبي تتضمن زيادةً تصلح أن تكون خبراً مستقلاً؛ ذلك أن أوله شرح لقصة المثل "الفرار بقُرَابِ أَكَيْس"، وينتهي هذا الخبر بحديث جابر عن أثرهما وخشيته من بأسهما، وإيثاره السلامة بالفرار ومفارقة الركب، قبل أن يلقوا القوم أو يقاتلوهم. وهذا يخالف كثيراً ما ورد في رواية الديباج للخبر كما سيأتي؛ إذ إن أبا عبيدة يجعل جابراً حاضراً للقتال، مشاركاً فيه إلى آخره حتى يقف على صاحبه جريحاً، ثم يخله ويتركه ويعود إلى قومه. ولو أخذنا برواية المفضل الضبي للخبر لأمكن القول: إن هجاء أوفى لجابر أقسى مما اقترفه؛ إذ المغزى أن يُلام على تركه رفاق الطريق، ولو لم يكونوا قد لقوا عدواً أو أنشأوا قتالاً؛ ولكن رواية الديباج -ومثلها رواية الأمالي- لهما مغزى مختلف، وتختلف معه بنية الخبر؛ إذ فيهما أن جابراً يمضي مع رفاقه حتى يلقوا الأسديين، ويشترك في القتال، ثم يفرّ تاركاً صاحبه جريحاً يستجد ولا ينجده.

كما تختلف خاتمة الخبر في رواية الضبي اختلافاً كبيراً عما نجده في رواية الديباج والأمالي؛ إذ تتحلّ عقدة السرد بنهاية سعيدة يصطلح فيها الفريقان المتحاربان ويداوون جراحهم، ويقيمون في شعب جبلةً فريقاً متحداً يغزون معاً، ويغنمون، ويقتسمون ما

كل حال. ثم يُنظر بعد ذلك في المصادر وصيغ الأخبار وتُعرض على العقل، فيُقبل ما يمكن قبوله منها في إطار السياقات الملائمة لهذه الأخبار الأدبية.

ومما يُلاحظ كذلك على الخبر في هذه المصادر الثلاثة أن أمثال العرب للضبي كان أكثر ذكراً لتفاصيل أحداث الخبر، وهو أقدمها زمناً. وقد ذهب العاني إلى أنه "من الواضح أن كتاب الأمثال للضبي لم يبق نقياً على الهيئة التي كان عليها زمن مصنفه، فثمة تعليقات وشروحات وإضافات مختلفة تتخلله"^{٤٤}؛ فهل تكون التفاصيل والأحداث التي نجدها في رواية المفضل الضبي لخبر جابر وأوفى الذي بين أيدينا من صنع المعلقين والشرح والنساج الذين نقلوا الكتاب وأضافوا إليه إضافات وزيادات لم تكن موجودة أو معروفة لأبي عبيدة أم إنها من عند المفضل الضبي نفسه؟ لا شك أنه لا سبيل للجزم بشيء في هذا، كما لا يُمكن الجزم أن أبا عبيدة قد نقل هذا الخبر عن الضبي تحديداً، لا عن مصادر أخرى، ومن المعلوم أنهما عاشا في زمن واحد؛ وإن كان الضبي كوفياً وأبو عبيدة بصري، وتنافس علماء المدينتين معلوم،^{٤٥} إلا أننا نجده يروي عن المفضل في كتبه الأخرى كمجاز القرآن،^{٤٦} والنقائض،^{٤٧} ما يجعل رواية أبي عبيدة عن المفضل الضبي واردة.

^{٤٤} زكي ذاكر الفجر العاني، دراسة تحليلية في أقدم كتب الأمثال: أمثال العرب للمفضل الضبي، مجلة المورد، ١٩٩٦م، مج ٢٤، ع ١، ص ٦.
^{٤٥} جاء في مقدمة تحقيق إحسان عباس لكتاب أمثال العرب للضبي ما نصه: "بل اتهمه أبو عبيدة بالوضع؛ فقد أنشد المفضل هذا الرجز: أي قلوصل راكب تاه... طاروا عليهن فشل علاها وأشدد بمنتي حقب حقواها... ناجية وناجياً أباهما قال أبو حاتم: سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة فقال: انقط عليه، هذا صنعه المفضل؛ ولا يبعد أن يكون هذا من ظنون أبي عبيدة الذي كان سريعاً إلى الذم". ينظر المفضل بن محمد الضبي، أمثال العرب، تحقيق إحسان

عباس، بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠٣هـ، ط ٢، ص ١٢، ينظر: أبو زيد الأنصاري، النوار في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ٤٥٨.
^{٤٦} ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ، ٢٥٧/١.
^{٤٧} ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، ط ٢، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٨م، ٣٤٥/١.

غنموه. وهنا يمكن أن يقال: إن أوفى ضمَّ إلى هجاء جابر الشماتة به؛ إذ فاتته هذه النهاية السعيدة التي لم يتنبأ بها، ولم يكسب من فراره مع السُّبة والهجاء إلا الحسرة، ولذا لا يذكر الضبي ما حل بأوفى بعد ذلك، ولا ما حل بجابر أيضاً مع أنَّ الديباج يروي التفاصيل. ورواية أبي عبيدة والقاللي للخبر تأخذ منحى مختلفاً تماماً؛ فلا يرد فيهما ذكر المثل "الفرار بقراب أكيس" ولا قصته، ولا شيء عن قيافة جابر وعيافته، أو مفارقتة لصحبه، وإنما يرد فيهما اشتراكه مع أوفى في قتال الأسديين ونجاته من القتل أو الكَلَم، بينما أُثخن صاحبه أوفى بجراح أعجزته عن الهرب، واستغاثته بجابر ليحمله معه عن ديار الأسديين؛ وحُذِلَ لانه إياه عندما رآه قد أُثخن، فغلب على ظنِّه أنَّ أوفى سيثقله ويلقي بهما معاً إلى التهلكة، فتركه وعاد إلى قومهما، ونعاه لهم ظناً منه أنه قد مات. ولأنَّ الهجاء في هاتين الروایتين لم يكن كافياً لوصف قبج فعلته؛ نجد القصة تُختم بالإشارة إلى العار الذي لحق بجابر: "فانسل واختفى عن قومه حتى لا يعلمون عنه شيئاً". وفي هذا مغزى آخر للحكاية لا نجده في رواية الضبي للخبر تجعل بُنيته فيهما مختلفة بشكل كبير. كما أنَّ **شخصيات الخبر** تختلف بشكل ملحوظ في الروايات الثلاث، فالضبي يجعل الرفقة ثلاثة (شهاب بن قيس وخاله أوفى بن مطر، وجابر بن عمرو)، ثم يفر عنهم جابر، ويبقى شهاب وأوفى؛ فيقاتلان رجلين من بني أسد لم يسمِّهما، ويكُلِّم أوفى وأحد الأسديين. أما في رواية الديباج، فالرفقة ثلاثة (أوفى وجابر وشهاب)، ويلقى ثلاثتهم عدوهم من بني أسد (دون أن يحدد عدداً لكنهم لن يقلُّوا عن ثلاثة لقوله: "شغل

كل منهم بقرنه")، ثم أغفل ذكر شهاب، ولم يذكر نجاته أو جرحه أو موته، كما لم ينصَّ على ما حلَّ بالأسديين، وإن كنَّا نفترض مقتلهم أو إصابتهم بجراح بليغة تمنعهم عن مواصلة القتال، وذكر جراحة أوفى، وتخلي جابر عنه، وأن القوم سألوا جابراً عن أوفى فأخبرهم بموته. وأما القالي فإنه يبدأ بذكر الرفقة الثلاثة (أوفى الخزاعي وجابر ومالك الرزاميان)، مستبدلاً شهاب الخزاعي بمالك الرزامي، ثم يذكر أنهم أغاروا على بني أسد (ولم يحدد أيضاً عدد مقاتليهم من الأسديين)، وينصَّ على مقتل مالك، وإصابة أوفى، ثم فرار جابر إلى قومه وإخباره بمقتل أوفى ومقتل مالك كذلك. هذه الاختلافات وإن كانت لا تغيِّر أدوار الشخصيات الرئيسة بالكلية، إلا أنها تؤثر في فهم الخبر، وتقود إلى التساؤل عن موثوقيته، وتشير إلى التحوُّلات التي طرأت على سيرورته، وانتقاله من زمن لآخر ومن وسيط ناقل إلى آخر، وهذه الإشكالات تتطلب نوعاً مختلفاً من المنهجيات في التعامل معها لتحليلها وفهمها.

ولعل التقاتنا إلى **وجهة النظر** في كل واحدٍ من هذه المصادر الثلاثة قد يسهم في تحليل هذا التباين بن روايات الخبر الواحد، على افتراض أن تباين اهتمامات المؤلفين قد يؤثر في استحضار جانب من الخبر وإهمال جوانب أخرى؛ فتأتي معها روايات الخبر الواحد في المصادر متباعدة تبعاً لتباين منطلقات المؤلفين. فالمفضَّل الضبي كان يجمع الأمثال، وتقتضي منهجية كتابه التي اختطها أن يورد

شارحاً لها؛^{٥١} كما فعل في شرح معنى "رجلي"، ونجده يعتمد إلى ذكر ألفاظ غريبة فيذكرها، ثم يشرحها كمعنى "متفاج"، ويستشهد بالشعر لتعليل استعمال لغوي ما، أو تفسير كلمة غامضة كما فعل في الاستشهاد بشعر فرار الأسدي لشرح معنى "سليك المقانِب"^{٥٢} وتعليه لتلقيب المنتشر بالمجدِّع، وشرحه كذلك لذي الخلصة ومكانه ومكانته، وفي تقديرنا أن هذه اللحات مما يمتاز به عمل أبي عبيدة عن غيره من معاصريه أو سابقيه، إضافة إلى نقل الأخبار ورواية الأشعار التي ترد فيها.

ولعل أبرز مظاهر التباين في الروايات الثلاث لخبر جابر وأوفى تتضح في الشعر الذي نقلوه عن أوفى في هجاء جابر؛ فعلى الرغم من أن عدد الأبيات متّحد في الروايات (سبعة أبيات) إلّا أننا نجد تبايناً في ألفاظ الشعر، كما أنّ أسماء الأماكن الواردة فيه قد جاءت متباينة في الروايات، واختلف ترتيب الأبيات في الروايات كذلك، ولعل الجدول أدناه يوضح اختلاف ترتيب الأبيات في روايتي الديباج والأمالى مقارنة بما هي عليه عند الضبي:

المثل في سياق القصة التي قيل فيها ذلك المثل،^{٥٨} أما أبو عبيدة فكتابه الديباج مصنف في الأخبار، ويضم أشعاراً، وينقل أحكاماً نقدية، وشروحات لغوية، وليس مخصصاً للأمثال، وإن كان سبيله في بقية الكتاب ذكر بعض الأمثال ضمن الأخبار التي ترد، وكانت طريقة أبي عبيدة في هذا الكتاب أن يذكر الثلاثة الأبرز في كل باب من الأبواب التي اختارها، كما نصّ على ذلك في أوله: "كان العرب العكاظيون لا يعدّون من الشيء إلا ثلاثة ثم يكفون ولا يزيدون عليها شيئاً، وإن لحق بعد شيء مثل الثلاثة التي عدوا قبل ذلك لم يعدوه معه".^{٥٩} وقد جاء ذكر خبر أوفى في سياق رجليّ العرب، وعرفهم بقوله: "الواحد رجليّ: وهو الشديد العدو، وإنما يغير على رجله ... وكانوا لا يجارون شداً، وكان ربما جاع أحدهم فيعدو على الظبي حتى يأخذه بقرنه، وكانوا أدل من القطا"^{٦٠} وقد عدّ أوفى بن مطر المازني ثالث الرّجلين مع المنتشر الباهلي، والسّليك بن السّلكة. كما أورد أخباراً تدل على إغارتهم وشدة بأسهم وإن كان قد أورد للسّليك ما يمكن أن يُسلك في الأساطير الشعبية التي يتناقلها الناس.

وتبعاً لاهتمامات أبي عبيدة نجد أن اهتماماته اللغوية تتسلّل إلى جمل الخبر في هذا الباب وتحدّ من تدفق السرد لأحداث الخبر؛ فنجده يتوقّف عند الكلمات

^{٥٠} المصدر السابق، ص ٢٣-٢٤.

^{٥١} يظن المحققان أن هذه الشروحات اللغوية قد تكون من عمل ابن

خالويه، الديباج، ط١، المقدمة (ص ٨)، ومثّن الكتاب (ص ٢٤).

^{٥٢} في اللسان: "أقنّب الرجل إذا استخفى من سلطان أو غريم ... ويقال: مخلّب الأسد في مقنّبه، وهو الغطاء الذي يستره فيه"؛ ولعل سليماً وصف بهذا حين كان من شأنه الإغارة ثم الهرب والاختفاء. ابن منظور، اللسان، (مادة قنّب)، ٣٧٤٦/٥.

^{٥٨} يورد العسكري في جمهرة الأمثال قصة أخرى لهذا المثل وفيها أن قائله هو معبد بن زرارة في انتجاعه عمرو بن هند وكان قد منع الميرة عن تميم بعد يوم أواره... ثم ينص على أن هناك رواية أخرى تقول بأن "المثل لجابر بن عمر المازني..." ويورد الخبر قريباً من رواية الضبي، ويختصر في بعض المواطن. ينظر: العسكري، جمهرة الأمثال، ٩٣/٢.

^{٥٩} الديباج، ط٢، ص ١، ونقل عن دغفل بن حنظلة السدوسي أن العرب "لو كانت تعد لأربع كانت خبيثة بنت رياح الغنوية" رابعة المنجبات؛ ينظر: الديباج ط٢، ص ٦١، إلا أنه لم يلتزم بهذه الطريقة في جميع أبواب الكتاب.

محققا الديباج دون تمحيص، والصواب أنه جابر الذي جيء بالقصة كلها للإخبار بفراره. كما تختلف الروايات في أسماء المواضع المذكورة في الشعر، ففي أمثال العرب: "تجاوزت حمران"، وفي الديباج "تجاوزت جُمران" وقد يكون تصحيحاً أو سهواً، لكنها في ذيل الأمالي "تجاوزت ماوان".^{٥٣} وقد لا يكون لهذا النوع من التباين كبير أثر على الأحداث الرئيسة في الخبر، بيد أن بعض الاختلافات الواردة في الشعر تُعدُّ مؤثرة في سياقات البحث اللغوي؛ فكلمة "تخاطأت"، أثبتت في الديباج وفي الأمالي "تخطأت"؛^{٥٤} مع أن بيت أوفى هذا يرد في كتب اللغة شاهداً شعرياً على استعمال "تخاطأ" التي تعني: بين له خطأه في المسألة، وفي اللسان "تخاطأ" تعني: أخطأ الرامي غرضه،^{٥٥} وهي في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة "تخاطأت"، ويستشهد فيه ببيت أوفى بن مطر السابق،^{٥٦} ثم نجدها تخطأت في مخطوطة الديباج.

ومن المفارقة أن تأتي ألفاظ الأبيات الشعرية في رواية القالي مقارنةً جداً لألفاظ رواية الضبي، وأكثر مخالفةً لألفاظ رواية أبي عبيدة مع نصّ القالي على الأخذ من أبي عبيدة بسندٍ متصل، ولعل هذا يشير إلى أن المخطوطة التي حملت لنا هذا الخبر قد تكون مصدر الاختلاف، وأن النساخ ربما كان لهم يدٌ في

في رواية أمثال العرب للضبي	رواية الديباج لأبي عبيدة	رواية ذيل الأمالي لأبي علي القالي
1	3	مستبدل بآخر: "وَقَلْتُ عَمَايَةَ ..."
2	4	5
3	5	6
4	مستبدل بآخر: "وَقَلْتُ عَمَايَةَ ..."	7
5	6	3
6	1	1
7	2	2

قد يقع اختلاف ترتيب الأبيات في روايات القصيدة الواحدة مع طول العهد والاعتماد على الرواية الشفاهية، لكن النقل عن المصادر المكتوبة، وذكر الإسناد يجعل هذا الاختلاف مثار تساؤل، فالبيت السادس في رواية الضبي "فمن مبلغاً خلتي جابراً..." هو الأول في الديباج، وكذلك في الأمالي، ولكن ألفاظه مختلفة في الروايات، وأبرز ما تغير أن رواية الديباج تستبدل "جابر" بـ "عامر"، وأصل هذا الخطأ يبدأ من المخطوطة، ولعله سهو من الناسخ، ونقله

موضع المجازات وموضع «يساقط» في موضع يسقط عليك رطباً جنباً والعرب تفعل ذلك، قال أوفى بن مطر المازني:

تخاطأت النبل أحشاءه ... وأخر يومي فلم يعجل

تخاطأت وهو في موضع أخطأت". أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ، ٢/ ٥٠.

^{٥٣} علق محقق الديباج في الطبعة الثانية على هذا التباين، ورجح أن جمران جبل، وقد يكون ماءً، أما ماوان فوادٍ فيه ماء، ينظر، الديباج، ط ٢، ص ٣٠.

^{٥٤} في أصل المخطوطة أثبتتها الناسخ: "تخطأت"، وتابعه في ذلك المحققان في طبعتي الكتاب.

^{٥٥} ابن منظور، لسان العرب: (مادة خطأ)، ١١٩٢/٢.

^{٥٦} في مجاز القرآن: " «يساقط عليك» من جعل «يساقط» بالياء فالمعنى على الجذع ومن جعله بالتاء فالمعنى على النخلة وهي ساكنة إذا كانت في

الكتابية، وكذلك انتقال النصوص من النسخة المخطوطة القديمة إلى المطبوعة الحديثة، كما يبعث على تأمل الدور الذي تلعبه السياقات الثقافية المختلفة التي تنتقل عبرها المعرفة، وتأثيرها في العلوم والمعارف كما وكيفاً.

ولعل ما قدمناه من تحليل ومقارنة بين الروايات الثلاث للخبر يُسهم في الكشف عن تعدد الإشكالات في أخبار الديباج، وتأثيرها على فهم الخبر وموثوقيته، والتي لا يمكن تحميل المحققين تبعثها، فبعض الإشكالات تعود إلى المخطوطة نفسها وناقليها أو ناسخيها، كما أن السياق المعرفي، والثقافة المعيشة نفسها، وطبيعة انتقال الخبر الأدبي من وسيط حامل إلى وسيط آخر كلها عناصر مهمة؛ تؤثر على طبيعة المعرفة المنقلة عبر هذه الوسائط، ما يجعلنا أمام تحدٍّ حقيقي حول المنهجية الأكثر نجاعة في مقارنة هذا النوع من الأخبار الأدبية.

النموذج الثاني: خبر قيس بن عاصم:

يجدر أن نشير إلى خبر مشكل كان مردُّ الإشكال فيه عائد إلى السياقات المعرفية والثقافية التي تشي بها سردية الخبر؛ فقد أورد أبو عبيدة خبر قيس بن عاصم تحت عنوان: "غَدَرَةُ العربِ ثلاثة"، وجعل الخبر موجزاً؛ اختزل فيه الأحداث منذ الجاهلية إلى ما بعد إسلام قيس وقومه في السنة التاسعة للهجرة، بطريقة

اختلاف بعض الألفاظ أو الأبيات، ونلاحظ أن البيت الرابع منها - "وقلت عماية أرض فضاء..." - عند تتبعنا المصادر غير مذكور إلا في الديباج والأُمالي، بعكس الأبيات الأخرى،^{٥٧} ونلاحظ أن ما جاء في أحداث الخبر هو بمثابة الشرح للبيت؛ لمشابهته لما جاء نثراً في متن الخبر حين قال أوفى: "فإني أزحف حتى نلحق "بعماية" فنشرب من مائها ونأكل من خُضرها، فقال جابر: والله ما ترك بنو أسد بعماية إلا أرضاً فضاء".^{٥٨}

وإذا استبعدنا سهو الناسخ أو اختلاط النصوص عليه فيمكن القول: إنَّ تدخُّل ناسخ مخطوطة الديباج أو بعض ناقله قد يكون السبب في اختفاء بيت فيه شيء من الكشف أو الحسيّة؛ على الرغم من وروده في عدد من المصادر،^{٥٩} وذكره في رواية الضبي، ووروده أيضاً في رواية القالي، وهو البيت الرابع (السابع في رواية القالي)، رواه الضبي:

ونيط بحقوقك ذو زرنب *** جميش يُوكِّل للفيثيل
ورواه القالي باختلاف يسير:

وليت بحقوقك ذا زرنب *** جميشا يُرْكَل بالفيثيل
مع أن في الديباج من أبيات الشعر ما هو أكثر وصفاً حسيّاً من هذا البيت.^{٦٠} وهذا يلفت النظر إلى الأثر الذي يحدثه انتقال النص من وسيط معرفي إلى آخر، كالانتقال من نمط الرواية الشفاهية إلى التوثيق

^{٥٩} ينظر على سبيل المثال: أبو بشر اليمان بن اليمان البندنجي، التقفية في كلام العرب، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦م، ص ٤٧٨، وعلي بن الحسن الهنائي الأزدي، المنتخب من كلام العرب، تحقيق: محمد أحمد العمري، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ، ص ٥٧، والمفضل بن سلمة بن عاصم، الفاخر، عبد العليم الطحاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ، ص ١١٧.

^{٦٠} ينظر على سبيل المثال، الديباج، "باب المرتشون في الحكومة"، وما قاله سيرة بن عمرو في هجاء ضمرة بن ضمرة. ط. ٢، ص ٨١.

^{٥٧} على سبيل المثال: البيت الذي قبله: "وقلت قساس من الحرمل"، مذكور في: الحيوان للجاحظ، اللامع العزيزي للمعري، وتاج العروس للزبيدي (مادة حرمل)، وغيرها، ينظر: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، بيروت: دار الجبل، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ٧٣/٣، وأبو العلاء المعري، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق: محمد سعيد المولوي، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص ١٤٦١، ومحمد بن عبدالرزاق الحسيني مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت: دار الهداية، ١٩٦٥م، ٢٨/٢٩٤.

^{٥٨} الديباج، ط ٢، ص ٢٩.

تشوّه هذه الشخصية؛ يقول: "غدر العرب ثلاثة: قيس بن عاصم البدغ، وكان من أغدر الناس، فجاوره ذبياني يتجر في أرض العرب فربطه وأخذ متاعه وشرب شرابه، حتى جعل يتناول النجم، فقال: وتاجر فاجر جاء الإله به

كأن عثونه أذنان أجمال
ثم قسم صدقة النبي صلى الله عليه وآله في قومه
فقال:

ألا أبلغا عني قريشاً رسالة

إذا ما أتتهم مهاديات الودائع
حبوت بما صدقت في العام منقرا

وأياست منها كل أطلس طامع^{٦١}
والإشكال في هذا الخبر يعود إلى طريقة صياغة أبي عبيدة؛ إذ إن الخبر قد صيغ بأسلوب يوحي بتحمل أبي عبيدة على هذه الشخصية في قوله: "وكان من أغدر الناس..."، في معرض اتهامه بالغدر بجاره الذبياني التاجر، بينما نجد أن هذا الخبر يُذكر عن قيس في جاهليته، في حالة سُكّر أدّت به إلى أن يكون بعدها من العرب الذين حرّموا على أنفسهم الخمر في الجاهلية. ثم يُردف ذلك بقصة تقسيمه لصدقات النبي صلى الله عليه وسلم في قومه،^{٦٢} وهذا الأسلوب السردى القائم على الإيهام والاختزال ربما

كان يحيل إلى سياق ثقافي محدد اتهم به أبو عبيدة يقوم على ثلب العرب. خاصة إذا علمنا من خلال الروايات الموثوقة أن قيساً كان من أحلم العرب، ومن ساداتهم، وممن حرّم على نفسه الخمر في الجاهلية^{٦٣} فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم سيد أهل الوبر، يقول الميداني: "وزعم أبو عبيدة أنه كان من أغدر العرب"^{٦٤}، وفي إطار معالجة إشكال الخبر الذي يحيل إلى سياق ثقافي محدد يقول محقق الطبعة الثانية: "ولعل هذا مما يُضعف رواية أبي عبيدة المغرم بثلث العرب".^{٦٥} وهذا الخبر قد ورد في كتاب الأشرية لابن قتيبة في سياق ثقافي مختلف عما عند أبي عبيدة حول شخصية الخبر؛ إذ يورده في سياق فضائل قيس بن عاصم،^{٦٦} بعيداً عن الإيهام والاختزال المؤدّين إلى ما يضاد ذلك عند أبي عبيدة. ولعل الدراسات الثقافية التي تتناول أفكار العصر الذي تدرسه تكون أقدر على تحديد أثر كل عصر على المعارف التي تنتج فيه أو تزدهر وربما تخبو أو تتدثر.

النموذج الثالث: خبر يزيد بن شيبان والمهري

ومن الأخبار المشكلة في الديباج، خبر يزيد بن شيبان ورجل من مهرة وسؤاله عن نسبه،^{٦٧} ومجمل الخبر أن المهري يسأل يزيداً عن نسبه، فيبدأ من مضر

^{٦٤} أبو الفضل محمد بن أحمد الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة، دت، ٦٥/٢،
^{٦٥} الديباج ط ٢، ص ٦٥. ينظر إلى تحولات مهمة في بنية الخبر ووجهة النظر في الأغاني، حيث يرد الخبر بسند: "أخبرني محمد بن يزيد عن حماد بن إسحاق ... قال الزبيرقان: إن تاجراً دياقياً ... وبورد الخبر مع اختلاف في بعض أحداثه وشخصه وأبيات الشعر المنسوبة إلى قيس حين أفاق من سكره: الأغاني ٨٥ / ١٤.

^{٦٦} أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الأشرية وذكر اختلاف الناس فيها، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ، ص ٣٧.

^{٦٧} ينظر الخبر بهيئته في الديباج، ط ٢، ص ١١٧ - ١١٩.

^{٦١} الديباج، ط ١، ص ٦٥-٦٧، وط ٢، ص ٥٣-٥٤.

^{٦٢} في بعض المصادر أن الزبيرقان بن بدر خدع قيساً، وكان بينهما تنافس، فأمسك قيس صدقات قومه، وأرسل الزبيرقان ما عنده للمدينة، ينظر: البلاذري: أنساب الأشراف، ١٢ / ٢٦٤.

^{٦٣} ينظر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢/٥، ١٩٩٢م، ١٢٩٥/٣، وأبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير، أسد الغابة، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، ١٣٢/٤، وأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ، ٤٨٣/٥.

والدهري يعرف كل ذلك حتى يعرف اسمه قائلاً: " أنت يزيد بن شيبان بن علقمة بن زرارة بن عدس، وكانت لأبيك امرأتان فأيتتهما أمك؟"^{٦٨}... ثم ينقطع الخبر في الديباج قبل تمامه - كما نجد الخبر في المصادر الأخرى قبل أبي عبيدة وبعده - دون أن يتضح المغزى الذي يأتي في خاتمة الخبر، وهو بيان منزلة هذا الفرع من النسب، وتامم الخبر في جمهرة النسب لابن الكلبي، وهو ممن روى عنه أبو عبيدة في الديباج،^{٦٩} وفي النقائض،^{٧٠} على النحو الآتي: "... قال: فإن شيبان تزوج بثلاث نسوة: مهَّد بنت حمران بشر بن عمرو بن مرثد بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، فولدت له يزيد، وتزوج عكرشة بنت حاجب، فولدت له المأموم، وعميرة بنت بشر بن عمرو بن عمرو بن عدس فولدت له المُقْعَد؛ فلايَهن أنت؟ قال: قلت لمُهَّد. قال: والله يا ابن أخي ما افترقت فرقتان مذ قام الإسلام إلا كنت في أفضلهما، إلا كنانة بن خزيمة بن مدركة، حتى زحمت أخواك، فإن أميَهما أحب إليَّ أن تلداني من أمك."^{٧١}

يمثل هذا الخبر نمطاً من الإشكالات في أخبار الديباج، ومردّها إلى بئر الخبر قبل تمامه، ويزيد الأمر سوءاً حينما يكون البئر قبل ظهور موطن الشاهد في الخبر، أو المغزى الذي جيء بالخبر من أجله. وإذا سلّمنا بزعم بادي الذي وافقه عليه الجربوع من أن الجزء الأخير من المخطوطة ليس أصيلاً في

الديباج؛ اعتماداً على خلو بعضها من السند أو لمخالفتها لفكرة أبي عبيدة في أول الكتاب حيث يذكر ثلاثة في كل باب، مع شيء من الأخبار المسندة عنهم وربما روى بعض الأشعار المتصلة بهم، في حين خلت بعض هذه الأجزاء الأخيرة من ذلك،^{٧٢} فقد تسهّل معالجة الإشكال في هذا الخبر، ولكننا نرى أن تتبّع الأخبار الواردة في الكتاب بالتحليل والمقارنة بينها في المصادر يعد خياراً جيداً للحكم عليها، ومن ثم معرفة ما هو جزء أصيل من كتاب الديباج وما ليس كذلك؛ وهو ما لم توله الجهود السابقة في تحقيق الكتاب أو دراسته عناية كافية.

ومن المفارقة أن الجربوع قطع بهذا الرأي في مقدّمة الطبعة الثانية من تحقيق الديباج، ثم أورد هذه الأجزاء كما هي كاملة دون أن يستبعدها، وقد كان ينبغي له ألا يثبت في الديباج ما قد حكم بعدم أصالة انتمائهم إلى الكتاب، موافقاً بادي في ذلك، ولكن لعله ما يزال يرى أن الإشكال قائم لا يحله الحكم على ربع الكتاب بقول واحد! وهذا ما تُحاول هذه الورقة أن تقترحه؛ بأن تُعامل الإشكالات في كل خبر على حدة، لينظر فيها بالمنهجيات الملائمة سعياً للوصول إلى حكم يناسبها، لا سيّما مع تعذر العثور على نسخة أخرى للمخطوطة تعين المحقّقين والدارسين على معالجة أصل الإشكال الناشئ في المخطوطة اليتيمة التي بين أيدينا اليوم. وقد تبين من خلال تتبعنا لأخبار

^{٦٨} ينظر: هشام بن محمد بن السائب الكلبي، جمهرة النسب، تحقيق: ناجي حسن، بيروت: مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ، ص ٢٧٧.

^{٦٩} الأجزاء التي يقصدها تبدأ من ورقة ٣١ إلى ٤٢ في المخطوطة، من باب "حكما العرب ثلاثة"، إلى نهاية الكتاب، ينظر: بادي، كتاب الديباج المنسوب إلى أبي عبيدة، ص ٦٠٣، ومقدمة الجربوع للطبعة الثانية للديباج، ص ٢١.

^{٦٨} الديباج، ط ١: "فأيتها أمك"، ص ١٤٢، وفي ط ٢: "فأيتتهما"، هو الصحيح. ص ١١٩.

^{٦٩} ينظر: الديباج، ط ٢، ص ٧٢، ١١٠، ١١٥، ١٢٢، ولعله أراد به الكلبي الأب، حيث ينقل في مواطن أخرى من كتبه مسنداً إلى ابن الكلبي كما سيأتي.

^{٧٠} ينظر: شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٨م، ٢٠٩/١، ٦١٩/٢، ٦٦٦/٢.

الديباج أنه لم يرد أي خبر من الأخبار المشكلة إلا وهو منسوب إلى أبي عبيدة في المصادر الأخرى؛ ولعل هذا ما دفع محقق الطبعة الثانية إلى إبقاء الجزء الذي شكك بادي في انتمائه لأصل كتاب الديباج.

وانقطاع الخبر قبل تمامه إشكال ظاهر، وقد استمر أثره في بعض المصادر اللاحقة كما نجد في العقد الفريد، الذي نقل عن أبي عبيدة في مواطن كثيرة، ويشبه نقله لهذا الخبر الهيئة التي نجدها في الديباج، وينتهي الخبر عنده بقوله: "وكانت لأبيك امرأتان فأيهما أمك؟"^{٧٣} إلا أن المصادر الأقرب إلى أبي عبيدة زمنياً تروي الخبر بتمامه كالإشراف في منازل الأشراف لابن أبي الدنيا (ت. ٢٨١) وفيه: "قَالَ: فَإِنَّ عُلْقَمَةَ وَلَدَ رَجُلًا وَاحِدًا شَيْبَانَ بَنَ عُلْقَمَةَ وَلَسْتُ بِهِ فَتَزَوَّجَ نِسْوَةً تَزَوَّجَ عَكَرْشَةَ بِنْتُ حَاجِبِ بْنِ زُرَّارَةَ فَوَلَدَتْ لَهُ، وَتَزَوَّجَ عَمْرَةَ بِنْتُ بَشْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُدُسٍ فَوَلَدَتْ لَهُ، وَتَزَوَّجَ مِهَادَ بِنْتُ حُمْرَانَ فَوَلَدَتْ لَهُ، فَأَيُّهُمُ أَنْتَ؟ قُلْتُ: أَنَا يَزِيدُ بْنُ شَيْبَانَ. قَالَ: أَمَا وَرَبِّي مَا افْتَرَقْتَ فَرَقَتَانِ إِلَّا كُنْتُ فِي الْفِرْقَةِ الَّتِي لَا يَصُرُّكَ إِلَّا تَعَدَّاهَا إِلَى غَيْرِهَا حَتَّى مَارَسَكَ عَلَى الْمَجْدِ أَخُوكَ".^{٧٤}

ولأن الخبر عند ابن أبي الدنيا مسند إلى غير أبي عبيدة، فقد يقال: لعل أبا عبيدة لم ينقل الخبر بغير هذه الصيغة، ولكننا نجد القالي في أماليه ينقل الخبر مسنداً إلى أبي عبيدة، وسنده هكذا: "وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ، عَنْ أَبِي عبيدة، قَالَ: قَالَ أَبُو زُرَّارَةَ بَجَالِ بْنِ حَاجِبِ الْعَلْقَمِيِّ، مِنْ وَلَدِ عُلْقَمَةَ

بن زُرَّارَةَ: خَرَجَ يَزِيدُ بْنُ شَيْبَانَ بْنِ عُلْقَمَةَ حَاجًّا...". وتأتي نهاية الخبر عنده تامة على هذا النحو: "فإن عُلْقَمَةَ وَلَدَ شَيْبَانَ وَلَمْ يَلِدْ غَيْرَهُ، فَتَزَوَّجَ شَيْبَانَ ثَلَاثَ نِسْوَةٍ: مِهْدَ بِنْتُ حُمْرَانَ بْنِ بَشْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَرْتَدَ فَوَلَدَتْ لَهُ يَزِيدَ، وَتَزَوَّجَ عَكَرْشَةَ بِنْتُ حَاجِبِ بْنِ زُرَّارَةَ بِنْتُ عَدُسٍ فَوَلَدَتْ لَهُ الْمَأْمُورَ، وَتَزَوَّجَ عَمْرَةَ بِنْتُ بَشْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَدُسٍ، فَوَلَدَتْ لَهُ الْمَقْعَدَ فَلَأَيْتَهُنَّ أَنْتَ؟ قُلْتُ: لِمِهْدٍ، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، مَا افْتَرَقْتَ فَرَقَتَانِ بَعْدَ مَدْرَكَةٍ إِلَّا كُنْتُ فِي أَفْضَلِهَا حَتَّى زَاكَمَكَ أَخُوكَ، فَإِنَّهُمَا أَنْ تَلَدْنِي أُمَاهُمَا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَلَدْنِي أُمَّكَ! يَا ابْنَ أَخِي، أَتُرَانِي عَرَفْتُكَ؟ قُلْتُ: إِيَّيْ وَأَبِيكَ أَيَّ مَعْرِفَةٍ!"^{٧٥} ويلاحظ هنا شبه اتصال سند صاحب الأمالي؛ فهو يتجاوز أبا عبيدة الذي هو أقدم رجال السند في الروايات الأخرى؛ ليصل به إلى صاحب الخبر يزيد بن شيبان.

على أن القسم الأول من الديباج، والذي يرى الجربوع أصالة انتمائه إلى الكتاب وعدم تطرق الشك إليه؛ لا يخلو من الأخبار المشكلة أيضاً، فخير إثبات حاتم على نفسه الوارد في الورقة الخامسة من المخطوطة ضمن باب أجود العرب في الجاهلية خلا من الإسناد، ويختلف لفظه وبعض مضامينه عما روي في المصادر قبل أبي عبيدة، وما روته المصادر بعده مسنداً إليه، كما أن إشارة المحققين إلى العقد الفريد للاستزادة حول الخبر هي محل نظر؛ لأنه جاء في العقد مختصراً جداً، ولا وجه لاعتماده في الإضافة

^{٧٥} الأمالي للقالي، جزء ٢ صفحة ٢٩٨.

^{٧٣} العقد الفريد، ٣/ ٢٥٠.

^{٧٤} أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، الإشراف في منازل الأشراف، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١١/ ٥١٩٩٠م، ص ٢٣٦.

أبي عبيدة هو أمالي القالي؛ وهذا أدى إلى معالجة إشكالات سند الخبر، وأحداثه، وشخصياته، وخاتمته، ووجهة النظر فيه، ويستنتج من ذلك أن تعدد روايات الخبر الواحد تعزز من موثوقيته. وفي النموذج الآخر كانت المعالجة لإشكالات عائدة إلى السياقات المعرفية والثقافية المختلفة التي تشي بها سرديّة الخبر القائمة على أسلوب الإيهام والاختزال؛ وظهر من خلاله أن طريقة بناء الخبر وصياغته قد أثرت في تصوير الشخصية الرئيسة، وذلك يفرض الجمع بين السياق المعرفي أو الثقافي المختلف، وبين تتبع الخبر المشكل في المصادر الأخرى ما يحل مشكلة التّحامل على الشخصية الرئيسة في الخبر. أما النموذج الأخير فقد عالج إشكال عدم وجود خاتمة الخبر التي هي أساسية في بنائه، وبتعبير آخر: معالجة الإشكالات الناتجة عن بتر الخبر قبل تمامه خاصة حينما يكون البتر قبل ظهور موطن الشاهد أو المغزى الذي جيء بالخبر من أجله؛ وقد ظهر من خلال تتبع الخبر أن الإشكال يستمر في بعض المصادر اللاحقة التي نقلت عن أبي عبيدة، بينما وجدنا أن المصادر الأقرب إلى أبي عبيدة زمنياً تروي الخبر بأكمله غير مسند إلى أبي عبيدة؛ الأمر الذي يُبين عن غايته المضمّنة في خاتمته التي أثبتتها الرواية، وذلك نجده أيضاً في مصادر أخرى متأخرة تروي عن أبي عبيدة الخبر تاماً.

إلى الخبر بعكس خبر الأغاني - وقد أشارا إليه، كما أنه لا معنى لتخصيص الأغاني والعقد كذلك، فالخبر قد ورد في كثير من مصادر الأدب قبل أبي عبيدة، وبعده.^{٧٦} وإضافة إلى ذلك فإن محقق الطبعة الثانية للديباج قد حذف بعضاً من التعليقات الواردة في الطبعة الأولى حول الخبر دون تعليل واضح!. وتجدر الإشارة إلى ما يمثله كتاب الديباج من الدلالة على الثقافة العقلية العربية في القرنين الثاني والثالث الهجريين؛ ويظهر ذلك من خلال محاولة المصنّفين تنظيم المعارف وتوثيقها، في مستويات تناسب أصنافاً محددة من المتلقين؛ فلا يمكن أن تُقارن المادة التاريخية في أخبار الأيام في كتاب الديباج - مثلاً - بما نجده من تفصيل واسع لها في كتب أبي عبيدة الأخرى كالنقائض أو أيام العرب قبل الإسلام، وهذا مؤشر على استحضر المصنّفين في تلك العصور لأنواع محددة من المتلقين. وهذا ليس إشكالاً في حد ذاته، وإنما منشأ الإشكال من الطريقة التي عوملت بها هذه الكتب لاحقاً، وكأنها قد كتبت كلها بالطريقة نفسها، أو أن مصنّفيها قد قصدوا بها عامة المتلقين دون تحديد.

وختاماً، إن هذا المحور معقود لمعالجة إشكالات الأخبار - انطلاقاً من أثرها على سرديّة الأخبار وموثوقيتها - من خلال تحليل عدد من النماذج، ففي النموذج الأول معالجة للإشكالات من خلال المقارنة بين نص الخبر في ثلاثة مصادر، أحدها الديباج، ومصدر قبله هو أمثال العرب للضببي، ومصدر بعد

الأمثال، ص ٣٣٨، الجليس الصالح والأنيس الناصح، ٣/٤٠-٤١، اللّالي في شرح أمالي القالي جزء ٣ صفحة ٨٧، ٨٨، محاضرات الأدباء جزء ٣٢٩/١

^{٧٦} ينظر: الأمثال للسدوسي ٥١/١، الديباج، ط١، ٢٤، ٢٥، المحاسن والأضداد ٥٣/١، الفاضل، ص ٤١-٤٢، المحاسن والمساوي، ١٤٤/١، الأمالي للقالي، النوار، صفحة ١٩٠، الأغاني، ٣٩٠/١٧، جمهرة

الخاتمة والنتائج:

انطلقت هذه الدراسة من خلال رصد العديد من الإشكالات في كتابٍ مهمٍّ من المصادر العربية القديمة، صنّفه أحد أهم اللغويين ورواة الأخبار، وذلك من خلال كتاب الديباج لأبي عبيدة معمر بن المثنى، الذي حوى ما يزيد عن سبعين خبراً. واستعرضت ما أنجز من دراسات وأبحاث مرتبطة بكتاب الديباج، ومدى الحاجة لدراسة الأخبار المشكلة في الكتاب ومعالجتها. وقد قامت الدراسة على تحليل الأخبار المشكلة من خلال تتبع التاريخي، والاستعانة بأدوات التحليل السردية؛ نظراً للطبيعة التاريخية والسردية لأخبار الديباج؛ لتقديم تصورٍ جديدٍ لمقاربة الأخبار المشكلة في تراثنا الأدبي.

وقد بُنيت الدراسة على محورين رئيسيين: المحور الأول: أسباب إشكالات الأخبار وصورها، تمثّلت تلك الأسباب في: أولاً: طريقة أبي عبيدة في رواية الخبر، ومن صورها: اتباع طريقة العرب العكاظيين في الاختصار على ثلاثة في اختياراتهم، وفي خلو أكثر أخبار الديباج من الإسناد، وفي طبيعة كتاب الديباج المختصرة. ثانياً: وجود نسخة وحيدة لمخطوطة الديباج. ثالثاً: عمل التحقيق، الذي قام به العثيمين والجربوع. ومن صورهِ: محاولة إصلاح الأخبار بالاعتماد على المصادر، وتباين طريقة الضبط، وأخطاء التصحيف والتحريف.

وجاء المحور الثاني - من هذه الدراسة - محلاً أثر الإشكالات على سردية الأخبار وموثوقيتها، وقد تتبّعنا هذه الورقة من خلال تحليل عدد من النماذج، النموذج الأول: يعالج الإشكالات من خلال المقارنة

بين نصّ الخبر في ثلاثة مصادر، أحدها الديباج، ومصدر قبله، ومصدر بعده. النموذج الثاني: يعالج الإشكالات العائدة إلى السياقات المعرفية والثقافية المختلفة التي تشي بها سردية الخبر. النموذج الثالث: يعالج الإشكالات التي مردها إلى بتر الخبر قبل تمامه؛ خاصةً حينما يكون البتر قبل ظهور المغزى الذي جيء بالخبر من أجله.

وقد توصّلت هذه الورقة إلى عدد من النتائج، منها: أنّ الطريقة التي اتبعها أبو عبيدة القائمة على الاختصار في رواية الأخبار أدّت إلى بروز إشكالات تمثّلت في نقصان الخبر، أو خلوهِ من السند، أو اختزال أحداثه؛ مما قد يهزّ موثوقية القارئ التي يتغيّاها راوي الأخبار. وأنّ وجود نسخة وحيدة للمخطوطة متأخرة نسبياً أدّت إلى تعدد إشكالات التحقيق، وفرضت على الباحثين الاعتماد على التصحيح من المصادر الأخرى. وأنّ المقابلة بين النصّين المخطوط والمطبوع ساعدت في تحديد مصادر بعض الإشكالات. وأنّ عمل المحققين في إخراج الكتاب كان محدوداً في محاولة معالجة الأخبار المشكلة؛ يؤخذ عليه أنّ تباين طريقة الضبط وأخطاء التصحيف والتحريف كان مؤثراً في فهم القارئ الخبر وتلقيه له. هذا مع الإقرار بفضلهما في تعدّد الدراسات المبنية على إخراجهما كتاباً كان يُعدّ مفقوداً إلى وقت قريب، ومع أنّ الجربوع قد أعاد طبع الكتاب وحاول تلافي أخطاء الطبعة الأولى؛ إلا أن الكتاب لا يزال بحاجة - ربما - إلى إعادة تحقيق. فقد تبيّن أنه يمكن إصلاح إشكالات المخطوطة أو

منها؛ إلا أننا نجد أن الجهود السابقة لم تُول هذا الخيار عناية كافية، فاستمرت هذه الإشكالات في بعض المصادر اللاحقة، التي نقلت عن أبي عبيدة. ولا شك أن دراسة أفكار العصر من خلال أخبار هذه المصنفات يمكن أن تقدّم إلينا اليوم آفاقاً أرحب لفهم أدقّ لبيئة الأدب القديم. وبناءً عليه نوصي بالاستفادة من أدوات النقد الثقافي والمنهجيات المرتبطة به لدراسة الأخبار المشكلة؛ وخصوصاً إذا كانت الشخصيات المدروسة تدور حولها أو حول أعمالها إشكاليات متعددة ومتداخلة. ففي بعض مصنفات هذه المرحلة - ممثلة في أخبار كتاب الديباج - إشكالية غياب المسألة العقلية أحياناً، لبعض ما يرد في المرويات، وبعض الأخبار ربّما تنقل المستحيلات عقلاً؛ ما يجعلها أقرب إلى الخرافات والأساطير الشعبية المتداولة، وهذا بدوره مؤثّر على الموثوقية التاريخية لبعض ما يرد فيها من أخبار وأحكام نقدية، كما أن ظهور بعض المرويات التي يمكن الحكم عليها بعدم الصحة من خلال المصادر الأخرى - كالأحاديث الموضوعة - تجعل الاعتماد على هذه المصنفات محل نظر، ما يجعلها في أحسن الأحوال كتباً يُستأنس بها في سياق الأخبار الأدبية لا أكثر، مع ضرورة عرض ما فيها على مصادر أخرى أبلغ موثوقيةً، وأقرب لغرض التدوين التاريخي.

الكتاب المطبوع بطرق أخرى كالعودة إلى ما روي عن أبي عبيدة في المصادر الأخرى. كما توصّلت هذه الورقة إلى: نجاعة معالجة الأخبار المشكلة من خلال أدوات التحليل السردى لإبراز أثر تلك الإشكالات على سردية الأخبار وموثوقيتها. وأنّ تتبّع الخبر المشكل في المصادر الأخرى يُسهم في بيان منشأ الإشكال، ومدى التحوّلات الطارئة على ذلك الخبر، وأثرها في بنائه وفهمه وموثوقيته؛ وقد تبيّن ذلك من خلال تحليل هذه الورقة للنموذج الأول من الأخبار الذي عالج الإشكالات المتعلقة بسند الخبر، وأحداثه، وشخصياته، وخاتمته، ووجهة النظر فيه، وتوصّل إلى أنّ مظاهر تباين روايات الخبر - مع وجودها - قد عزّزت من موثوقيته.

وتبيّن من خلال النموذج الثاني أنّ طريقة بناء الخبر وصياغته/سرديته قد أثّرت في غاية راوي الخبر حول الشخصية الرئيسة؛ ما استدعى النظر إلى السياقات المعرفية والثقافية التي تشي بها سردية الخبر القائمة على أسلوبى الإيهام والاختزال؛ ليصل الباحثان إلى ضرورة الجمع بين السياق المعرفي المختلف، وبين تتبّع الخبر المشكل في المصادر الأخرى؛ وصولاً إلى حلّ مشكلة ما يظهر من تحاملٍ على شخصية الخبر.

كما تبيّن من خلال النموذج الثالث أن تتبّع بعض الأخبار المشكلة في الديباج بالتحليل، والمقارنة بينها في المصادر، يعدّ خياراً جيداً لمعالجة نمط محدد

الملحق:

صورة رقم (١)

صورة رقم (٢)

صورة رقم (٣)

صورة رقم (٤)

المصادر والمراجع:

ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

أبو زيد الأنصاري، النوار في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

الأزدي، علي بن الحسن الهنائي، المنتخب من كلام العرب، تحقيق: محمد أحمد العمري، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، ط ٢، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ.

بادي، علي محسن، كتاب الديباج المنسوب إلى أبي عبيدة: دراسة في تحقيق النسبة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية بجامعة بابل، ٢٠١٧م، ٣٣، (٥٧٩-٦١١).

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، اللآلي في شرح أمالي القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، بيروت: دار الفكر، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

البندنجي، أبو بشر اليمان بن اليمان التقي في كلام العرب، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦م.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي القرشي، الإشراف في منازل الأشراف، تحقيق: نجم عبدالرحمن خلف، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري عز الدين، أسد الغابة، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ.

أبو طالب، المفضل بن سلمة بن عاصم، الفاخر، عبد العليم الطحاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ.

ابن عبد البر القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العريان، ط ٢، القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٩٥٣م.

ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم، الأشربة وذكر اختلاف الناس فيها، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

ابن منظور الأنصاري أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله الكبير

الشعراء، مجلة المورد، مج ٤١، ع ١، ٢٠١٤م، (٩٥-١١٠).

خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م.
الدالي، محمد أحمد، وقفات مع الديباج لأبي عبيدة، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٣٥، ج ١، ٢، (١٩٩١م).

دوبري، ريجيس، الميديولوجيا الواسطية وحققها بالاستقلال، ترجمة: مركز الإنماء القومي، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع ٩١، ٩٠، (أغسطس ١٩٩١م).

الساخوي، أبو الحسن علي بن محمد، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق محمد الدالي، ط ٢، بيروت: دار صادر، ١٤١٥هـ.

السدوسي، أبو فيد مؤرج بن عمرو، كتاب الأمثال، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.
السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

شاكِر، أحمد وعبد السلام هارون، شرح المفصلية، ط ٦، دار المعارف، القاهرة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٢م.

الضبي، المفضل بن محمد، أمثال العرب، تحقيق إحسان عباس، ط ٢، بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠٣هـ.

الضبي، المفضل بن محمد، أمثال العرب، تحقيق: إحسان عباس، ط ٢، بيروت: دار الرائد العربية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

العاني، زكي ذاكر الفجر، دراسة تحليلية في أقدم كتب الأمثال: أمثال العرب للمفضل الضبي،

البيهقي، إبراهيم بن محمد، المحاسن والمساوئ، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٥هـ / ١٩٠٦م.

التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، ط ٢، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٨م.

التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى، كتاب الديباج، تحقيق عبد الله سليمان الجربوع وعبد الرحمن سليمان العثيمين، ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.

التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البرصان والعرجان والعميان والحولان، بيروت: دار الجيل، ١٤١٠هـ.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٧، القاهرة: ١٤١٨هـ / ١٩٨٨م.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، المحاسن والأضداد، ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

الجباعي، ناصر توفيق، فكرة طبقات الشعراء بين أبي عبيدة معمر بن المثنى في كتاب الديباج ومحمد بن سلام الجمحي في كتاب طبقات فحول

الميداني، أبو الفضل محمد بن أحمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
النهرواني، أبو الفرج المعافى بن زكريا الجريري، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، بيروت: دراب الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

المراجع الإنجليزية:

The Book of Silk Brocade; A New Edition and Translation of Abū 'Ubayda Ma'mar ibn al-Muthannā's *Kitāb al-Dībāj*, Ed. And Trans. By: Hussain Alqarni et al, Jeddah: Scientific Publishing Centre at KAU, 2020.

Library of Arabic Literature, Abu Dhabi New York University, about the project, at: <https://www.libraryofarabicliterature.org/ar/>

مجلة المورد، ١٩٩٦م، مج ٢٤، ع ١، (٣-١٤).

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، جمهرة الأمثال، بيروت: دار الفكر، د.ت.
القالبي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، (طبعة مصورة عن المطبعة الأميرية بدار الكتب المصرية).

الكلبي، هشام بن محمد بن السائب، جمهرة النسب، تحقيق: ناجي حسن، بيروت: مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الفاضل، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

محمد بن سعيد بن ناصر القرني، الخبر السائر (دراسة في النوع الأدبي وتحولاته)، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م.

مرتاض، عبد الملك، في نظرية الرواية بحث في تقنيات السرد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨م.

مرتضى الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت: دار الهداية، ١٩٦٥م.

المعري، أبو العلاء، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق: محمد سعيد المولوي، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

مقبل، علي أصغر، صيغة زعموا ووظيفتها السردية في كتاب أمثال العرب للمفضل الضبي، مجلة آداب ذي قار، ع ٢٣، (٢٠١٧م)، (٢١٤-٢٣٢).

Problematic Anecdotes of Abū 'Ubayda Ma'mar ibn al-Muthannā's *Kitāb al-Dībāj* *

Dr. Hussain Mohammed Alqarni
Associate Professor of Arabic Literature
King Abdulaziz University, Jeddah

Dr. Mohammed Saeed Alqarni
Assistant Professor of Arabic Literature
"Umm Al-Qura University"

Abstract. the Book of *al-Dībāj* by the philologist and literary anthologist Abū 'Ubayda Ma'mar b. al-Muthannā (728-d. c.825), which was annotated by Aljurbū' and Al'uthaymīn, is regarded as a major source for rare and unusual anecdotes about pre-Islamic and early Islamic history of Arabs. It contains more than 70 anecdotes, most of which are problematic and require investigation. Thus, it is proposed in this study to answer the following questions: What are the concerns regarding annotation of the edition? What are the types and causes of problems in the anecdotes and their implication on the narrative? And can these problematic aspects be solved?

Given the historical and narrative nature of the literary anecdotes in the book of *al-Dībāj*; The study analyses problematic anecdotes through historical tracking, and the methods of narrative analysis, such as studying the characters and the transformations that occur in the anecdotes in different sources. The study hopes, through its methodology, to present a new conception of approaching the problematic anecdotes in our literary heritage, and to ameliorate some of them.

Keyword: (Abū 'Ubayda, *al-Dībāj*, anecdotes, problematic).

---

* This Project was funded by the Deanship of Scientific Research (DSR) at King Abdulaziz University, Jeddah, under grant no. (G: 670-125-1441). The authors, therefore, acknowledge with thanks DSR for technical and financial support.